الحكاية عند النحويين
عرض ومناقشة

إعـــداد
دكتورة / نجاة عبد المولى أمين
مدرس اللغويات بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، أحمده حمد الشاكرين على عظائم نعمه التى لا تعد ولا تحصى، وأصلى وأسلم على خاتم أنبيائه، وأفضل خلقه، وخير من نطق بالفصحى التى نزل بها القرآن الكريم، وحفظها الله على الوجود بحفظ كتابه من كيد أعداء العربية فقد قال سبحانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(١).

وبعد

فإن علم النحو موضع اهتمام العلماء من أقدم العصور من بداية فشو اللحن وانتشاره، ولهذا العلم أهمية ضرورية لا تقل عن علم التفسير بل إنهما يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقاً، ومن هنا كان للحكاية فى باب النحو أهمية يحتاج الدارس للعربية والمشتغل بعلم التفسير إلى معرفة حقيقتها، وكيفية مجيئها فى اللغة، وورودها فى آى الذكر الحكيم فقد جاءت الجمل محكية بعد القول ومشتقاته كثيراً وهذه الجمل لها موضع من الإعراب على باب الحكاية.

وعنوان هذا البحث: الحكاية عند النحويين - عرض ومناقشة.

وسبب اختيارى لهذا البحث أننى وجدت موضوع الحكاية متناثراً فى كتب التراث العربى النحوى، فأرادت أن أجمع شتات هذا الموضوع فى بحث مستقل يمكن الرجوع إليه، والاستفادة مما ذكره العلماء فى هذا الشأن، وخاصة أن المكتبة العربية لم تحتو على بحث متكامل فى هذا الموضوع فيما أعلم.

---

(١) سورة الحجر، الآية ٩.

وقد جعلته مكوناً من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ثم فهرساً للمصادر.

خطة البحث ومنهجه تتضمن ما يأتي.

مقدمة: تناولت فيها أهمية الموضوع وسبب اختيارى له.

تمهيد: تناولت فيه أولاً مفهوم الحكاية عند علماء اللغة، ثانياً مفهوم الحكاية عند النحويين، ثالثاً: الغرض من الحكاية.

الفصل الأول: حكاية الجمل - اطرادها - شواهدها.

الفصل الثانى: حكاية المفرد - استعمالها - شواهدها.

الفصل الثالث: حكاية حال المفرد - استعمالها - شواهدها.

الخاتمة: ذكرت فيها أبرز نقاط البحث التى توصلت إليها.

الفهرس: يتضمن ثبت المصادر التى رجعت إليها.

تمهيـــد

أولاً- مفهوم الحكاية عند علماء اللغة:

يقال: حاكيته أُحاكيه، وشابهته أشابهه، والمحكاة المشابهة كقولك: حكيْتُ فلاناً وحاكيته فَعَلْتُ مثل فعله أو قلت مثل قوله سواءً لم أجاوزه، وحكيت عنه الحديث حكاية[١].

ثانياً- مفهوم الحكاية فى اصطلاح النحويين:

"إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده فى الكلام[٢] فيقال فى حكاية: قام رجلٌ: أىٌ، وفى قامت امرأة: أيةٌ وقيل: هى "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، فإذا قال لك قائل: رأيت زيداً، فقلت له: مَنْ زيداً، فقد أوردت لفظ زيد الذى سمعته على هيئته الإعرابية التى وقعت فى كلام المتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك: ضَرَبْتُ زيداً، فعلت: أيَّاً، فقد أوردت صفة اللفظ الذى وقع فى كلامه، ولم تورد اللفظ نفسه"[٣].

ثالثاً- الغرض من الحكاية:

وغرضهم من الحكاية أن يتيقن المخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصاً(٤)، فالعرب يحكون حال الاسم المتقدم أى كلام المتكلم فإن رفع رفعوا وإن نصب نصبوا، وإن جر جروا.

---

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور مادة (حكى)، وعُدّه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بحاشية أوضح المسالك لابن هشام ٢٧٩/٤ ط: المكتبة العصرية - بيروت.

(٢) ينظر همع الهوامع للسيوطى تحقيق أحمد شمس ٢٢٨/٣ ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٨١/٢ ط: دار إحياء الكتب العربية، وينظر عدة السالك ٢٧٩/٤.

(٤) ينظر شرح الكافية للمرضى تحقيق د. إميل بديع يعقوب ١٥٦/٣ منشورات دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الفصل الأول
حكاية الجمل - اطرادها - شواهدها

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول
حكاية الجمل بعد القول

وهى مختصة بالقول سواء أكان اللفظ المحكى مراداً به زمن المضى أو زمن الحال أو زمن الاستقبال، ويراد بالقول المصدر من لفظ (قال)، أو ما يتفرع عن المصدر، وهو الفعل الماضى، وفعل الأمر، والفعل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، لأنها كلها مشتقة من المصدر على رأى البصريين قال سيبويه[1]: "واعلم أن قُلْتُ إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول مما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلتُ: زيدٌ منطلق، لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه وتقول: قال زيدٌ: إن عمراً خيرُ الناس. وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه "﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾[2] ولولا ذلك لقال: أن الله، وكذلك جميع ما تصرف من فعله".

وقال الرضى: "ومما يدخل على المبتدأ والخبر القولُ، وما يتصرف منه، والأصل فى استعماله أن يقع بعده اللفظ المحكى: أما الذى مضى ذكره قبلُ نحو (قُلتُ: زيدٌ قائم)، أو الذى هو واقع فى الحال نحو: (أقول الآن: زيد قائم)؛ فينبغى أن تكون الجملة الواقعة بعد القول فى هذا الكلام متلفظاً بها بلفظ أخر فى غير الكلام، وإلاَّ، لم يكن حكاية، أو الذى يقع بعده نحو: (أقول غداً: زيد قائم) أو (قُلْ: زيد قائم)"[3].

---

(١) كتاب سيبويه ١٢٢/١ تحقيق عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجى ط: الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) سورة آل عمران، الآية ٤٢.

(٣) شرح الكافية للرضى تحقيق د. إميل بديع يعقوب ١٧١/٤-١٧٢.

وقال ابن مالك عن استعمال القول وفروعه فى الحكاية:

"المراد بالقول نفس المصدر وحكاية الجملة به، كقوله تعالى: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[1] والمراد بفروعه الفعل الماضى، وفعل الأمر، والفعل المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، لأنها كلها مشتقة من المصدر على الأصل، فكلها فروعه، وحكاية الجملة بالماضى كقوله تعالى ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾[2] وحكايتها بالأمر كقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [3] وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [4] وحكايتها باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [5] وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر[6]:

تواصَوْا بِحُكمِ الجُود حتى عَبِيدُهُمْ مَقُولٌ لديهم: لا زكَا مالُ ذى بخْلِ[7]

---

(١) سورة الرعد، الآية ٥.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٦.

(٤) سورة المائدة، الآية ٨٣.

(٥) سورة الأحزاب، الآية ١٨.

(٦) البيت من بحر الطويل مجهول قائله، والشاهد فيه قوله: مقول لديهم حيث جاءت الحكاية باسم المفعول من لفظ القول والمعنى: جاء فى الوصف بالجود والكرم ورد ذكره فى المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل على، التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ تحقيق محمد كامل بركات ط: دار الفكر ط: الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، وذكر الشطر الثانى فى الهمع ٥٠١/١.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد، وزميله ٩٤/٢ - ط: هجر - إمبابة ط: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

المبحث الثاني
أنواع الجمل المحكية وموقعها من الإعراب

الجملة المحكية نوعان: إما معربة وإما ملحونة:

أولاً- الجملة المعربة:

إما أن تحكى على اللفظ، وإما أن تحكى على المعنى فالأصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع النحاة. فإذا قال زيد: عمرو منطلقٌ، فلك أن تقول: قال زيد: (عمرو منطلق) أو: (المنطلقُ عمروٌ)(١).

فإذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه، وترتيبها وهيأتها، فهذه حكاية اللفظ، ولكن إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها، ولكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها، فهذه هى حكاية المعنى(٢).

ونرجع إلى ما قاله النحاة عن الجملة المحكية المعربة.

قال ابن عصفور: "فإن كان المحكى جملة فلا يخلو أن تكون الجملة معربة أو ملحونة. فإن كانت معربة، فإنك تحكيها على اللفظ وعلى المعنى بإجماع، مثل أن تسمع أنسانا يقول: زيدٌ قائمٌ، فتحكيه على اللفظ وتقول: قال عمرو: زيدٌ قائمٌ.

وعلى المعنى، فتقول: قال عمرو: "القائمُ زيدٌ أو قائمٌ زيدٌ""(٣).

---

(١) ينظر همع الهوامع للسيوطى ١/٥٠١ بتصرف.

(٢) ينظر عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بحاشية أوضح المسالك ٤/٢٨٠ بتصرف.

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح ٢/٤٦١ بدون طبعة.

وقال الرضى فى شرح الكافية "والمقصود من الجملة الواقعة بعد القول: إيراد اللفظ المتلفظ به فى غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل مع المعنى، نحو: (قيل: زيدٌ قائمٌ) أى: قيل هذا الفظ.

ومن حيث مراعاة المعنى الذى هو الأصل، جاز أن يُغيرَّ اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذى فهم من الأصل؛ لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فيجوز تغيير اللفظ فى كلام من لا يتعسر عليه ذلك، أيضاً، كالبارى تعالى، وكذا غيرُه ممن يسهل عليه ذلك، لكن مع تغيير اللفظ، يجب ألا يعمل القول فى شىء آخر من أجزاء الجملة، إجراءً لمثل هذه الجملة مجرى أصلها أى المحكية، بأعيان ألفاظها، فعلى هذا، لك ان تقول حكاية عمن قال: زيد قائم، قال فلان: قام زيد. ولهذا نرى الكتاب العزيز يُقّصُ فيه عن الأمم المختلفة الألسنة باللسان العربى. وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لعمر: أنت بخيل، رعاية للفظ المحكى، ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لعمرو: هو بخيل، بالمعنى الأول، اعتباراً بحكاية الحال، فإن (زيداً) و(عمراً) فى حال الحكاية غائبان. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾[1] والأول أكثر استعمالاً وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدى معنى القول، قال تعالى: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ

(١) سورة الأحقاف، الآية ١١.

لَنُبَيِّتَنَّـهُ﴾[١] و ﴿لِيُبَيِّتَنَّـهُ﴾ "بالياء [٢] والنون"[٣].

وقال أبو حيان: "وإنما يقع القول فى كلامهم لحكاية الجملة، والأصل أن تُحكى كما سُمِعَتْ، فإذا قال زيدٌ: عمروٌ ومنطلقٌ، أى انطلقتُ، قلت: قال زيدٌ: عمرو منطلق، أو قال زيدُ :انطلقت ويجوز أن تحكى على المعنى بإجماع فتقول: قال زيدٌ: منطلقٌ عمروٌ، والمنطلق عمروٌ"[٤].

ثانياً- الجملة الملحونة:

وهى الجملة التى وقع فيها اللحن فيتعين حكايتها على المعنى لئلا يتوهم أن اللحن والخطأ فى الإعراب نشأ من الحاكى، فعلى هذا إذا قال شخص: جاء زيدٍ بالجر، وأردت حكاية كلامه قلت: قال فلان: جاء زيدٌ بالرفع، ومن النحاة من جوز حكايتها بالجر مراعاة للفظ[٥].

قال بن عصفور: فإن كانت ملحونة فإنك تحكيها على المعنى

---

(١) سورة النمل، الآية ٤٩.

(٢) القراءة بالياء قرأ بها مجاهد وابن وثاب وطلحة والأعمشى "ليبتنه والقراءة بالنون قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم "ليبيتنه" وقرىء بالتاء (لتبيتنه) قرأ بها حمزة والكسائى. ينظر البحر المحيط ٨٤/٧، الكشاف ١٤٦/٣، كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د. شوقى ضيف ص٤٨٣ ط: الثانية ط: دار المعارف، الكوكب الدرى فى شرح طيبة ابن الجزرى تأليف محمد الصادق قمحاوى ص٥١٥ ط: مكتبة الكليات الأزهرية ط: الأولى.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٧٢/٤.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق د. رجب عثمان محمد مراجعة د. رمضان عبد التواب ٢١٣١/٤ الناشر الخانجى ط: الأولى ١٩٩٨م.

(٥) ينظر التصريح ٢٨٢/٢ بتصرف.

بإجماع، مثل، أن تحكى قول من قال: قام زيدٍ، بخفض زيد فتقول: قال عمروٌ: قام زيدٌ.

"واختلف فى الحكاية على اللفظ هل تجوز أم لا. والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى، فينبغى أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى"(١).

وقال أبو حيان: "فإن كانت الجملة ملحونة حكيتها على المعنى بإجماع، فتقول فى قول زيدٍ: عمرو ومنطلقٍ، وقام زيدٍ قال زيدٌ: عمرو منطلقٌ، وقام زيدٌ، بالرفع فى (عمرو وزيد). واختلفوا فى حكايتها على لحنها فمجوز ومانع"(٢).

وفى شرح التصريح: "فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى فى حكايتها على الأصح صوناً من ارتكاب اللحن، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكى فعلى هذا إذا قال شخص جاء زيدٍ بالجر، وأردت حكاية كلامه قلت: قال فلان: جاء زيدٌ بالرفع، ولكنه خفض زيداً لتُنبه بالاستدراك على لحنه وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب، وعلى القول الثانى تقول: قال فلان: جاء زيدٍ بالجر مراعاة للفظه"(٣).

إعراب الجملة المحكية:

لها وجهان من الإعراب:

الوجه الأول:

أن تكون الجملة منصوبة المحل فى موضع المفعول به،

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٦١/٢ وينظر همع الهوامع ٥٠١/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٣١/٤.

(٣) التصريح ٢٨٢/٢.

فمعنى، قلت: زيدٌ قائمٌ" قلت هذا اللفظ، فهو مقول.

قال سيبويه: وهذا باب من أبواب إنَّ – تقول: قال عمرو: إن زيداً خيرٌ منك، وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله، ولا يجوز أن تُعمِل قال فى إنَّ كما لا يجوز لك أن تُعمِلها فى زيد، وأشباهه إذا قلت: قال زيدٌ: عمروٌ خيرُ الناس، فأنَّ لا تعمل فيها قال، كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أنَّ؛ لأنَّ أنَّ تجعل الكلام شأنا، وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، كما تقول: زعم الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد قال حكاية. ومثل ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً[1]﴾[2].

وقال أيضاً: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [3] وكذلك جميع ما جاء من ذا فى القرآن ... وتقول: قال عمروٌ إنه منطلقٌ فإن جعلتَ الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل قال، كما لا تعمل إذا قلت: قال عمرو: هو منطق. فقال: لم تعمل ها هنا شيئاً، وإنَّ كانت الهاءُ هى القائلَ كما لا تعمل شيئاً إذا قلت قال، وأظهرت هو، فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه قال[4].

وفى المقتضب: "وتقول: ظننتَ، أو قلتَ: زيدٌ منطلقٌ، إذا أعملت الآخر لأن (قلت) إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة، نحو: الابتداء والخبر، وما أشبه ذلك، فإن أعملْت الأول قلت: ظننت، أو قلت: هو هو زيداً منطلقاً، تجعل (هو) ابتداء وخبره (هو)

---

(١) سورة البقرة، الآية ٦٧.

(٢) كتاب سيبويه ١٤٢/٣.

(٣) سورة المائدة، الآية ١١٥.

(٤) كتاب سيبويه ١٤٢/٣.

الثانى، وهما ضمير زيد منطلق، إلا أنك رفعتهما، لأنهما بعد (قلت) فصارت حكاية.

ألا ترى أنك تقول: قال زيد: عمرو أخوك، وقلت: قام عبد الله ولو كان فِعْل لا يقع بَعْدَهُ الحكاية لم يجزأن يكون إلى جانب (قام) لو قلت: ضربت قام زيد، وما أشبهه - لم يجز فى معنى ولا لفظ. نحو ذلك قول الله عز وجل : ﴿إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (١) وقال: ﴿أم يقولون شاعرٌ نَتَرَبّصُ به ﴾(٢) و﴿وقالوا مجنون وازدجرَ﴾ (٣) فهذا كله على الحكاية، والابتداء (هو) ولكنها محذوفة فى القرآن لعلم المخاطب(٤) وفى المقتضب أيضاً: "أن تقع بعد القول حكاية، فتكون مبتدأة. كما تقول: قال زيد: عمرو منطلق، وقلت: الله أكبر"(٥)..

وفى شرح الكافية:(٦) "وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقاً، على ما وهم المصنف كما تقدم فى باب "أعْلَمَ" و"أرى" وذلك لأن معنى "قلت: زيدٌ قائمٌ". قُلت هذا اللفظ فهو مقول، وقد تقدم أن آية المفعول به أن يُطلق عليه اسم المفعول، كما تقول: "ضربت زيداً فهو مضروب" ولا تقول: "ضربت ضرباً فالضرب مضروب، وكذا تقول "أنا قائلُ زيدٌ

---

(١) سورة الذاريات، الآية ٥٢.

(٢) سورة الطور الآية، ٣٠.

(٣) سورة القمر الآية، ٩.

(٤) المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ٤/٧٨-٧٩. - ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٥) المقتضب ٢/٣٤٧.

(٦) يقصد به ابن الحاجب ينظر شرح الكافية ٤/١٥٣.

قائمٌ" بالإضافة والفاعل لا يضاف إلى مصدره، فلا يقال: "زيد ضاربُ الضربِ القوى".

والذى أوهم المصنف قولهم: إن معنى "قلت: زيدٌ قائم": قلت هذا القول: وذهل عن أن القول يطلق على المقول.

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل فى موضع المفعول به؛ قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوباً نحو: "قلت: إما زيد قائم أو لفظاً آخر مثله"(١).

وفى المغنى: "باب الحكاية بالقول أو مرادفه، ... نحو (قالَ إنىَ عَبْدُ الله)(٢) وهل هى مفعول به أو مفعول مطلق نَوعِىٌ كالقرفصاء فى "قعد القرفصاء" إذ هى دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب(٣)، قال: والذى غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى (علمت لزيد منطلق)، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم فافترقا"أ.هـ.

والصواب قول الجمهور، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من (ضربت زيداً) بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء فى المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ"(٤).

---

(١) شرح الكافية للرضى ١٧٣/٤.

(٢) سورة مريم، الآية ٣٠.

(٣) ابن الحاجب: هو أبو عثمان جمال الدين بن عمر الكردى من مصنفاته (الكافية فى النحو، والشافية فى الصرف) ت ٦٤٦هـ - ينظر وفيات الأعيان ٥٦٧/٣، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى ٦٥٤/١، ط: المكتبة الإسلامية - طهران.

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ص٤١٢، ط: صبيح.

الوجه الثانى:

إجراء القول مجرى الظن فى العمل فينصب مفعولين فالقول يجريه بنو سليم[١] مجرى الظن من غير شروط وأما غيرهم فلا يجرونه مجرى الظن إلا بأربعة شروط.

الشرط الأول: أن يكون فعل القول مضارعاً، فالمضارع يدل على المستقبل، ولا يكون فى الغالب إلا مظنوناً لكونه لم يقع والثانى: أن يكون للمخاطب، فالمخاطب يُستفهم عن ظنه ولا يكاد أن يستفهم الإنسان عن ظن غيره.

الوجه الثالث:

أن يكون قد تقدمته أداة استفهام، فالاستفهام يناسب الظن، والإنسان دائماً يستفهم عمالاً يتحقق.

الوجه الرابع:

أن لا يفصل بينه وبين أداة الاستفهام إلا بالظروف أو الجار والمجرور لعدم اعتداد العرب بهما، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل[٢].

وقد ذكر هذا الوجه العلماء وفى مقدمتهم إمام النحاة سيبويه فجاء فى الكتاب "اعلم أن قلت إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ... وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلاَّ (تقولُ) فى الاستفهام شبهوها بتظنُّ، ولم يجعلوها كيظن وأظن فى الاستفهام،

---

(١) بنو سليم: بطن من جذام - ينظر سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب للسويدى ص٢٠٦، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ط: الأولى.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٦٢-٤٦٣ بتصرف.

لأنه لا يكاد يُستفهَمُ المخاطبُ عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جُعلت كتظن، كما أن (ما) كليس في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها ... وذلك قولك: متى تقول: زيداً مطلقاً، وأتقول: عمراً ذاهباً، وأكلَّ يوم تقول: عمراً منطلقاً، لا يفصل بها كما لم يُفصل بها: في أكل يوم زيداً تضربه. فإن قلت: "أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ" زفعتَ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك: أأنت زيدٌ مررتَ به: فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل(١). قال الكميت(٢).

أجُهَّالاً تَقُولُ بنى لُؤَىّ ... لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلينا(٣)

وقال عمر بن أبى ربيعة(٤):

أمَا الرَّحيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ ... فمتى تقُولُ الدارَ تجمعُنا(٥)

---

(١) يقصد بذلك أن الفصل بالظرف لا يعتد به بين الاستفهام وفعل القول كما لا يعتد به في النصب على الاشتغال ولكن الفصل بالأجنبى رجع بما بعد القول إلى الابتداء.

(٢) الكميت: هو الكميت بن معروف بن الكميت شاعر مخضرم عاش أكثر حياته في الإسلام - ينظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص١٩٥، الأعلام للزركلى ٢٣٣/٥.

(٣) البيت من بحر الوافر، والشاهد فيه: إعمال تقول عمل تظن، لأنها بمعناها مع الفصل بالمفعول الثانى بين الهمزة وبين تقول والأصل: أتقول بنى لوى جُهالاً والمعنى: أتظن بنى لؤى جهالاً أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم - ورد ذكره في شرح المفصل ٧٩/٧، الدرر اللوامع ٣٥٢/١، شرح التصريح ٢٦٣/١.

(٤) عمر بن أبى ربيعة: هو أبو الخطاب القرشى المخزومى الشاعر المشهور، لم يكن في قريش أشعر منه توفى سنة ٩٣هـ - ينظر شذرات الذهب ١٠٢/١، وفيات الأعيان ٤٣٦/٣.

(٥) البيت من بحر الكامل، ورد ذكره في المقتضب ٣٤٨/٢، شرح جمل الزجاجى ٤٦٢/١ والشاهد فيه: نصب الدار بتقول، لأنه أجراها مجرى الظن، وينظر شرح التصريح ٢٦٢/١.

وفي شرح المفصل: "وقد يجرون القول مجرى الظن، فيعملونه عمله فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما، لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب، ويترجح عنده، وذلك هو الظن، والاعتقاد، والعبارة باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه. ألا ترى أنه يقال: هذا قول فلان ومذهب فلان، وما تقول في مسئلة كذا، ومعناه ما ظنك، وما اعتقادك، فمنهم من يعمل عمل الظن مطلقاً نحو: قال زيد: عمراً منطلقاً، ويقول زيد: عمراً منطلقاً، من غير اشتراط شيء كما أن الظن كذلك، وهي لغة بني سليم، ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهام، وأن يكون القول فعلاً للمخاطب، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف، فأما اشتراط الاستفهام فلأن بابه أن يقع محكياً، ولا يدخل في باب الظن إلا مع الاستفهام، لأن الغالب أن الإنسان لا يسأل عن قوله إذ ذاك ظاهر، إنما يسأل عن ما يجنه ويعتقده لخفائه. وأما اشتراط الخطاب، فلأن الإنسان لا يسأل عن ظن غيره إنما يسأل عن ظن نفسه، فلذلك تقول: (متى قلت زيداً منطلقاً؛ وأتقول: زيداً قائماً)، ولا يجوز بياء الغيبة فلا تقول: متى يقول زيداً قائماً، ولا يفصل بينه وبين أداة الاستفهام بغير الظرف: فلا يجوز: أأنت تقول زيداً قائماً، لأنك تفصل بالاسم المبتدأ بين أداة الاستفهام والفعل، فخرجت تقول عن الاستفهام وعادت إلى حكمها من الحكاية كما تقول: أأنت زيدٌ مررت به، فترفع والاختيار النصب، لأن الاستفهام لم يقع على الفعل"[1].

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٩.

وفى ارتشاف الضرب: "أصل القول إذا دخل على الجمل أن تُحكى على حالها، كانت الجملة اسمية أو فعلية، فإذا كانت اسمية جاز أن تحكى، وجاز إن كانت مما تدخل عليه ظن أن تجرى مجرى الظن فى العمل بلا شرط عند سُليم، فتقول: قال زيد: عمراً منطلقاً كما تقول: ظنّ زيد عمراً منطلقاً، ويجوز أن تجرى مجرى الظن عند أكثر العرب بشروط:

أحدها: أن يكون مضارعاً، وأجاز السيرافى[١] إجراءه مجرى الظن ماضياً فتقول: أقلت: زيداً منطلقاً؟ وسيبويه[٢] لم يستثن إلا القول، فيظهر منه اختصاصه بالمضارع، وزعم الكوفيون[٣] أن الأمر من القول للمخاطب يجرى مجرى الظن فى لغة غير سليم، كما يجرون المضارع مجراه إذا اجتمعت الشروط التى فى المضارع منه:

ومَن ينازعها فَقُلْهُ قد فلج[٤].

أى فظنها، وقال الفراء: لم أرَ العرب أوقعت القول بالنصب فى شىء من الفعل إلا فى التاء، خاطَبَتْ بها أو أَمَرَتْ فإنهم لا يقولون: أتقول زيداً منطلقاً.

الشرط الثانى: أن يكون المضارع لخطاب نحو: أتقول، فإن كان مسنداً لغائب ظاهر، أو مضمر، أو متكلم فالحكاية على لغة غير بنى سليم[٥].

---

(١) جاء فى أوضح المسالك ٢/٧٤ (وسوّى به السيرافى (قُلْتَ) بالخطاب".

(٢) ينظر الكتاب ١/١٢٢-١٢٣.

(٣) ينظر أوضح المسالك ٢/٧٤.

(٤) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من المصادر.

(٥) جاء فى شرح التصريح ١/٢٦٢ "فى إعمال لفظ القول عمل ظن شروطاً==

الشرط الثالث: أن يكون بعد استفهام بأى أداة، كان الاستفهام بالحرف أو بالاسم كالهمزة ومتى وغيرهما[١].

الشرط الرابع: أن تتصل الأداة بتقول، أو تفصل بظرف، أو مجرور أو أحد المفعولين، أو حال مما يكون معمولاً لـ (أتقول) فإن فصلت بما ليس بمعمول وهو الأجنبى نحو: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ، لم يجر مجرى الظن، وكانت الحكاية واجبة، ولم يجز فى زيد إلا الرفع، وهذا على مذهب سيبويه، وأجاز الكوفيون وسائر البصريين فيه النصب"[٢].

==ثلاثة وهى كونه فعلاً مضارعاً فخرج المصدر والوصف والماضى والأمر، فلا يعمل شىء من ذلك عمل ظن، لأنها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب وجوز السيرافى إعمال الماضى المسند إلى تاء المخاطب: نحو أقلت زيداً منطلقاً، وجوز الكوفيون إعمال فعل الأمر نحو قل: زيداً منطلقاً بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب، ويشترط فى المضارع إسناده للمخاطب، لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظن نفسه، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم، ولا غائب، فلا تقل: أقول زيداً منطلقاً، ولا يقول زيداً عمراً منطلقاً" بتصرف.

(١) قال عمرو بن معد يكرب والبيت من الطويل

علام تقولُ الرمحَ يُثقل عاتقى ... إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور، والجار (على) والمجرور (ما) الاستفهامية، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها، والرمح بالنصب مفعول أول، وجملة (يثقل عاتقى) فى موضع المفعول الثانى، وأطعن بضم العين يقال: طعن يطعُن بالضم إذا كان بالرمح وغيره، وطعَن يطعن بالفتح إذا كان فى النسب، وإذا فى الموضعين داخله على محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ والتقدير: إذا لم أطعن أنا لم أطعن وإذا كرت الخيل كرت" - ينظر شرح التصريح ٢٦٣/١. بتصرف.

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٢٧/٤-٢١٢٨.

وجاء فى شرح التصريح: "فالفصل بالظرف الزمانى كقوله[١]

أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جامعةً شَمَلى بِهِمْ أمْ تقُولُ البُعْدَ مَحْتُوماً؟

فالهمزة للاستفهام وبَعد بفتح الباء ظرف زمان وبُعد بالضم مضاف إليه و(الدار) مفعول أول لتقول و(جامعة) مفعوله له الثانى و(شملى) مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى (ومحتوماً) مفعوله الآخر فأعمل تقول مرتين، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثنى متصل بالاستفهام بأم، والفصل بالظرف المكانى كقولك:

أعندك تقول زيداً جالساً، والفصل بالمجرور كقولك أفى الدار تقول زيداً مقيماً، والفصل بالمعمول نحو قوله:

أجُهالاً تقول بنى لؤى لعمر أبيك أم تجاهلينا[٢]

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى، والأصل: أتقول بنى لؤى جهالاً ... والفصل بالحال كقولك: أمرعا تقول زيداً منطلقاً، لأن المعمول المتقدم فى نية التأخير[٣].

وفى ارتشاف الضرب[٤]: الشرط الخامس: ذكره ابن مالك،[٥]

---

(١) البيت من البسيط، ومجهول القائل ورد ذكره فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٦، أوضح المسالك ٢/٧٧. والشاهد فيه: قوله: "تقول الدار جامعة" وقوله "تقول البعد محتوماً" حيث استعمل (تقول) فى العبارتين بمعنى تظن فنصب به مفعولين أحدهما فى العبارة الأولى (الدار، فى الثانية قوله (البعد).

(٢) البيت سبق الحديث عنه.

(٣) التصريح ١/٢٦٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٨.

(٥) ابن مالك: هو أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله الطائى ت ٦٧٢هـ من آثاره النحوية (الألفية وهى منظومة، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) - ينظر بغية الوعاة ١/١٣٠، شذرات الذهب لابن العمادة ٣٣٩.

وفسره هو بان يكون للحال[١]، ولم يشترط أصحابنا هذا الشرط، بل إطلاقهم يدل على أنه يجوز أن يكون للحال والاستقبال[٢].

الجملة بعد القول تحتمل الحكاية وغيرها:

يجوز فى الجملة الواقعة بعد القول المستوفى شروط إجرائه مجرى الظن أن يعمل القول فى لفظها على إجرائه مجرى الظن فينصب المبتدأ مفعولاً أولاً والخبر مفعولاً ثانياً.

ويجوز أن تعرب الجملة على الحكاية. فيكون المبتدأ أو الخبر فى محل نصب مقول القول.

جاء فى مغنى اللبيب[٣]: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: "أتقول موسى فى الدار" فلك أن تقدر موسى مفعولاً أولاً، وفى الدار مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما فى قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[٤] ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، ومع هذا جىء بالجملة بعده محكية".

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/٩٥ "المسند إلى المخاطب، مقصود به الحال".

(٢) جاء فى حاشية يس على شرح التصريح ط: دار إحياء الكتب العربية ١/٢٦٢. عند الحديث عن قول الشاعر: فمتى تقول الدار تجمعنا * أن متى ظرف لتقول فهى استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعاً فى الحال وإلا لم يستفهم عن وقته إذ لا استفهام عن حاصل، وفيه بحث إذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما، ويجاب بأى وقت كان حالاً أو غيره.

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ص٤١٤، وينظر أوضح المسالك ٢/٧٩.

(٤) سورة البقرة، من الآية ١٤٠.

وفى الهمع[١]: "وإذا اجتمعت الشروط، فالأعمال جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصل نحو: (أتقول: زيدٌ منطلق) وكذا إعماله مطلقاً فى لغة بنى سليم جائز لا واجب".

وقال الصبان فى الحاشية[٢]: (قوله فإن لم تحك بل أجرى القولى مجرى الظن) أى بالفعل بأن عمل عمله، وجعل بمعناه، فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة[٣] وبين تجويز المرادى[٤] الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولإجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال: لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظن جائزة".

وجوز ابن هشام رفع كلمة (الرمح) على الحكاية فى قول الشاعر[٥]

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ١/٥٠٥.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/٢٧٥.

(٣) فى قول الفرزدق من الكامل:

أتقول إنَّك بالحياة ممتَّعٌ ... وقَدْ استُتبحتَ بمِ امرى مُستَسْلِم

حيث روى بالوجهين (إنك) بالكسر والفتح، فالكسر على الحكاية، والفتح على إعمال تقول إعمال تظن - ينظر شرح الشواهد للعينى بحاشية الصبان ١/٢٧٥.

(٤) المرادى: هو الحسن بن قاسم أبو عبد الله المرادى المصرى - من مصنفاته (شرح ألفية ابن مالك ، شرح المفصل) ت ٧٤٩هـ - ينظر الأعلام للزركلى ٢/٢٢٨، نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ص٢١٣، ط: مطبعة وادى الملوك، ط: الرابعة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

(٥) البيت قائله عمرو بن معد يكرب -رضى الله عنه- وهو من بحر الطويل فيجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وخبره (يثقل) - ورد ذكره فى همع الهوامع ١/٥٠٤، شرح الأشمونى ٢/٣٦، شرح التصريح ١/٢٦٣، وينظر شرح الشواهد للعينى بحاشية الصبان ٢/٣٦.

عَلامَ تقولُ الرُّمـحَ يُثقـلُ عـاتِقِى إذا أنـا لـم أطعُـن إذا لخيـل كـرت

فقال:(١) "وروى (٢) "علام تقـول الرمـح" بـالرفع"(٣).

إعراب الجملة بعد القول:

الجملة المحكية بعد القول تحتمل وجهين من الإعراب، وذلك فى نحو قولك: أول ما أقول إنى أحمد الله، بكسر همزة إنَّ.

فالوجه الأول: أن تكون إنَّ واسمها وخبرها فى موضع خبر المبتدأ الذى هو (أول) ويكون التقدير: أول الألفاظ التى أتكلم بها إنى أحمد الله أو أول قولى هذا اللفظ.

الوجه الثانى: أن تكون إنَّ وما دخلت عليه فى موضع نصب مفعول القول وخبر المبتدأ محذوف تقديره: ثابت أو موجود وممن اختاروا الوجه الأول ابن الناظم حيث قال: "وإنى أحمد الله بالكسر، على الإخبار بالجملة، لقصد الحكاية، كأنك قلت: أولى قولى هذا اللفظ.

وقيل الكسر على أن الجملة حكاية القول، والخبر محذوف،

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٢/٧٩.

(٢) جاء فى خزانة الأدب ٢/٤٣٩ "قال ابن جنى: يروى الرمح بالنصب والرفع، فأما الرفع فعلى ظاهر الأمر، وأما النصب فعلى استعمال القول بمعنى الظن، وذلك مع استفهام المخاطب كقوله: أجُهَّالاً تقول بنى لؤىّ" ينظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ت ١٠٩٣ تحقيق عبد السلام هارون ط: مكتب الخانجى القاهرة.

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/٩٦ "والحكاية جائزة مع استيفاء شروط الإلحاق لأنها الأصل، ولذلك ينشد بيت عمرو بن معد يكرب ... ينصب الرمح ورفعه، فمن نصب فعلى الإلحاق ومن رفع فعلى الحكاية.

تقديره: أول قولى: هذا اللفظ ثابت، وليس بمرضى، لاستلزمه ما لا سبيل إلى جوازه، هو: إما الإخبار بما لا فائدة فيه، وإما كونه أول صلة دخوله فى الكلام كخروجه، لأن الذى هو أول قولى: إنى أحمد الله حقيقة هو الهمزة من إنى، فإن لم يكن أول صلة لزم الإخبار عن الهمزة من أنى بأنها ثابتة،ولا فائدة فيه، وإن كان صلة لزم زيادة الاسم، وكلا الأمرين غير جائز(١).

وقال ابن هشام: "قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو: "أولُ قولى إنى أحمد الله" إذا كسرت إنّ(٢) لأن المعنى: أول قولى هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبى على(٣)، زعم أنها فى موضع نصب بالقول، فبقى المبتدأ بلا خبر فقدر موجوداً أو ثابت، وهذا المقدر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى، لن "أول قولى إنى أحمد الله" باعتبار الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقدير الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر أول زائداً، والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشرى(٤) أبا

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد ص١٦٧، ط: دار الجيل – بيروت.

(٢) وقال الشيخ محمد الأمير: "وهذا الكسر دليل الحكاية بالقول ومعنى الحكاية بالقول: أن تكون الجملة المذكورة هى عين المقول، وإن لم يكن القول عاملاً فيها كما هنا، والبصريون لا يجيزونه أى لأنهم لا يجيزون زيادة الأسماء". ينظر حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب ٦٤/٢. ط: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) أبو على الفارسى: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار – ت ٣٧٧ من آثاره (الحجة فى القراءات) – ينظر الفهرست ص٩٥، طبقات القراء لابن الجزرى ٢٠٩/١.

(٤) الزمخشرى: هو محمود بن عمر جار الله الزمخشرى من آثاره (المفصل ==

على فى التقدير المذكور[١] والصواب خلاف قولهما"[٢].

وقال فى موضع آخر "وأما قول الفارسى فى أولُ ما أقول إنى أحمد الله، فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف تقديره[٣]: ثابت، فقد خولف فيه، وجعلت الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه[٤] المسألة، وذكرها أبو بكر [٥] فى أصوله[٦]، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسى أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدر الجملة منصوبة المحل، فبقى له المبتدأ بلا خبر فقدره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى

==فى النحو، والكشاف فى التفسير) ت ٥٣٨هـ - ينظر العقد السمين فى تاريخ البلد الأمين لتقى الدين محمد الفاسى - تحقيق فؤاد سيد ١٣٧/٧، ط: مؤسسة الرسالة: بيروت، ط: الثانية ١٩٨٦م، بغية الوعاة للسيوطى ٢٧٩/٢.

(١) قال الزمخشرى فى المفصل "قولك أول ما أقول أنى أحمد الله ... وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً" - ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٨.

(٢) مغنى اللبيب ص٤١٥.

(٣) قال أبو على الفارسى: "أول ما أقول أنى أحمد ... وإن كسرت إن كانت الجملة فى موضع نصب بأقول والخبر مضمر" - ينظر كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسى ٣٣١/١-٣٣٢ - تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحى، ط: المدنى، ط: الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

(٤) فى الكتاب ١٤٣/٣ "وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إنى أحمد الله".

(٥) أبو بكر: هو أبو بكر محمد بن السراج ت ٣١٦هـ من مصنفاته الأصول فى النحو، وشرح كتاب سيبويه، وجمل الأصول. - ينظر الفهرست لابن النديم ص٩٢ ط: دار المعرفة - بيروت، طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص١١٢. ط: دار المعارف.

(٦) قال ابن السراج "فإن أردت أن تحكى قلت: أول ما أقول: إنى أحمد الله" - ينظر الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلى ٢٧٢/١، ط: مؤسسة الرسالة ط: الثالثة ١٩٨٨م.

لنا اللفظ الذى يفتتح به قوله"[١].

وفى حاشية الصبان: "أول ما أقول إنى أحمد الله، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين، وقيل الكسر على أن الجملة مقول القولّ محكية به والخبر محذوف كأنك قلت: أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى"[٢].

وقد اختار ابن عصفور القول بالوجهين فى إعراب (إنى أحمد الله) فقال: "وتقول: أول ما أقول إنى أحمدُ الله، بفتح إنَّ وكسرها. فإذا فتحت كانت ما مصدرية كأنك قلت: أول قولى حمدُ الله. والقول هو الحمد فى المعنى، كأنه قال: كلُّ قولٍ أقوله حمدُ الله تعالى. فإذا أراد المتكلم هذا المعنى أعنى أنَّ كلَّ قول يقوله فلابد أن يتقدمه حمدُ الله، فإنه يفتح ولا يتصور أن تكون (ما) فى هذا الوجه بمنزلة (الذى)، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال: أوَّلُ الألفاظ التى أقولها حمدُ اللهِ، لأن حمد اللهِ ليس من قبيل الألفاظ فكيف يتصور أن يكون الخبر ليس المخبر عنهُ فى المعنى، ولا هو مُنزل منزلته وهو مفرد؟

فإن كسرت فإنه لا يخلو أن تجعلها مع اسمها فى موضع خبر المبتدأ الذى هو (أول) أو تجعلها فى موضع مفعول القول. فإن جعلتها فى موضع الخبر فكانت ما بمنزلة الذى، وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنه قال: أوَّلُ الألفاظ التى أتكلم بها إنى أحمدُ الله، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإن أوله هذا

---

(١) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص٦٠٣.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ٢٧٧/١.

اللفظ الذى هو إنى أحمد الله. وكأنَّ هذا المعنى بعيد، لأنه ليس من عادة الناس فى مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا: إنى أحمدُ الله، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذى يريدونه، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال: يلزم فيه فتح (إنَّ) لأنها فى موضع خبر المبتدأ، لأن خبر المبتدأ فى الأصل إنما ينبغى أن يكون مفرداً، لأنا إنما نعنى بأنها تفتح إذا وقعت فى موضع المفرد، أن تكون فى موضع تتقدر فيه بالمصدر، وهى هنا لا تتقدر به فلذلك كُسِرت. وإن جعلتها فى موضع معمول القول قدرت ما مصدرية، ولا تقدرها بمنزلة الذى، لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته، وليس فى الصلة ضمير، لأن مفعول القول هو: إنى أحمدُ الله، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن فى هذا الوجه إلا أن تكون حرفاً تتقدر مع ما بعدها بالمصدر ويكون التقدير: أوَّلُ قولى إنى أحمدُ الله ثابتٌ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف، لأن القول قد قام مقامه. ولهذا ذهب أبو على الفارسى"[١].

مجىء الجملة بعد القول غير محكية به:

فهذه الجملة الواقعة بعد القول محكية بقول آخر محذوف.

جاء فى مغنى اللبيب[٢]: "قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به.."

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [٣] بعد ﴿قَالَ المَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [٤]، لأن قولهم

(١) شرح جمل الزجاجى ١/٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ص٤١٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١١٠.

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٠٩.

تم عند قوله: " من أرضكم[١]" ثم التقدير: فقال فرعون بدليل: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [٢] وقول الشاعر:[٣]

قالت له وهو بعيش ضَنْكٍ لا تُكْثِرِى لَومِي وَخَلِّى عَنْكِ

التقدير: قالت له: أتذكر قولك لى إذا ألومك فى الإسراف فى الإنفاق، لا تكثرى لومى، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف. وقال المفسرون فى قوله تعالى: "فماذا تأمرون" قال الزجاج[٤]: "ويجوز أن يكون" فماذا تأمرون" من قول الملأ كأنهم خاطبوا فرعون،ومن يخصه، وجاز أن يكون الخطاب لفرعون وحده، لأنه يقال للرئيس المطاع: ما ترون فى هذا، أى ما ترى أنت وجندك".

---

(١) قال تعالى فى سورة الأعراف : ﴿قَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾.

(٢) سورة الأعراف، الآية ١١١.

(٣) البيت من الرجز بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٣٤/٢ منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢٦٧/٦ – تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، ط: دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى ١٩٧٨م، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية إعداد د. إميل بديع يعقوب ص١٢٢٤، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

والشاهد فيه: وقوع الجملة بعد القول غير محكية به، بل محكية بقول آخر والمعنى: أن هذا الرجل المخاطب كان يبذر فى ماله، فإذا عذرته زوجه على إسرافه قال لها: لا تكثرى لومى، وخل عنك، فلما نفد ماله، وساءت حاله، قالت له: أما تذكر قولك عند نصيحتى لك: لا كثرى لومى، وخلى عنك، وقصدت أن تندمه على إضاعة ماله.

(٤) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبى ٣٦٤/٢، ط: عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

وقال الزمخشرى[١]: "فماذا تأمرون" قد قاله هو وقالوه هم فحكى قوله ثم وقولهم هاهنا أو قاله ابتداء فتلفته منه الملأ فقالوه لأعقابهم أو قالوا عنه للناس على طريق التبليغ كما يفعل الملوك يرى الواحد منهم الرأى فيكلم به من يليه من الخاصة ثم تبلغه الخاصة العامة، والدليل عليه أنهم أجابوه فى قولهم "أرجه وأخاه".

ما يلحق بالقول فى الحكاية:

يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه كالنداء والدعاء، والوصية والقراءة ونحوها، فإذا جاء بعد شىء منها مقول فالنحاة منهم على مذهبين: أحدهما أن يقدر قول يكون به المقول محكياً وهو مذهب البصريين.

والآخر: أن يحكى المقول بما قبله أجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير وهو مذهب الكوفيين والأرجح رأى البصريين لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول قد أجمع عليه النحاة من غير نزاع ويستدل على ذلك ابن مالك[٢] بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [٣]أى فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فحذفه فى محل النزاع أولى، لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية، وأيضاً بقاء المحكى، وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك فى الكلام كثير، فيلحق به النظير، وقد جاء بعد النداء وشبهه القول مصرحاً به، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح، فمن مواضع

(١) ينظر الكشاف للزمخشرى ٢/٨١ ط: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/٩٦-٩٧ بتصرف.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٦.

التصريح قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُم قَالُوا مَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خفياً قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي﴾(٣).

ومن مواضع التقدير قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (٦) وقوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٧).

وقد جاء على مذهب البصريين ما ذكره ابن السراج في كتابه(٨) "قال سيبويه(٩): كان عيسى(١٠) يقرأ هذا الحرف ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾(١١).

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٤٨.

(٢) سورة هود، الآية ٤٥.

(٣) سورة مريم، الآية ٣.

(٤) سورة هود الآية ٤٢.

(٥) سورة إبراهيم، الآية ١٣.

(٦) سورة يونس، الآية ٢٢.

(٧) سورة الزخرف الآية ٧٧.

(٨) الأصول في النحو ١/٢٦٣-٢٦٤ - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ١/٢٦٣ - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٩) ينظر الكتاب ٣/١٤٣.

(١٠) عيسى: هو عيسى بن عمر الثقفي البصري أخذ عند ابن أبي اسحاق وغيره، كان مولعاً بالغريب توفي سنة ١٠٩ هـ - ينظر نشأة النحو ص٥٨.

(١١) سورة القمر، الآية ١٠.

أراد أن يحكى كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[١] كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم[٢]، فعلى هذا عندى قراءة فدعا ربه إنى مغلوب" أى: دعا ربه فقال: إنى مغلوب".

وقال الرضى فى شرح الكافية[٣]: "ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية، ما فى معناه، كقولك: (ناديته عجِّلْ) و(أخبرته: زيد قائم) قال[٤]:

تَنَادَوا بالرَّحيلُ غَداً وفى تَرْحَالِهم نَفْسى

وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل، وليس ملحقاً به، وإضمار القول ليس بعزيز فى الكتاب العزيز، فالتقدير: (أخبرته، وقلت: زيد قائم، وتنادوا بقولهم: الرحيل غداً وكلا القولين قريب وتقول: (ناديته سلامٌ) كما تقول: (قلت سلام) والتأويل ذلك التأويل" وقد اختار ابن عصفور مذهب الكوفيين لسلامته من

---

(١) سورة الزمر الآية ٣.

(٢) فى البحر المحيط قال أبو حيان ٤١٥/٧ "واحتمل أن يكون الخبر قال المحذوف المحكى به قوله ما نعبدهم ... وفى مصحف عبد الله بن مسعود قالوا ما نعبدهم وبه قرأ هو وابن عباس ومجاهد وابن جبير.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٧٤/٤-١٧٥.

(٤) البيت مجهول القائل وهو من الوافر والشاهد فيه (تنادوا بالرحيل غداً فجملة (تنادوا) ابتدائية لا محل لها، وجملة (الرحيل غداً) مقول لقول محذوف عند البصريين والتقدير: تنادوا بقولهم: الرحيلُ غداً أما الكوفيون فالجملة عندهم محكية بالفعل (تنادوا، نفسه، فالباء حرف جر، وجملة (الرحيل غداً) مجرورة على الحكاية - ينظر حاشية شرح الكافية لأميل يعقوب ١٧٥/٤، شرح جمل الزجاجى ٤٦٤/٢، خزانة الأدب ١٨٢/٩، المقرب لابن عصفور ٢٩٣/١.

الإضمار فقال[١]: "ويجرى مجرى القول فتحكى بعده الجمل (رأيتُ وسمعتُ) وكل فعل معناه القول نحو، دعوت، وقرأت، ونـاديت، ومنه قوله تعالى ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ بكسر إن، وكذلك تقول: قرأت بالحمدُ لله رب العالمين.

إضافة المصدر، واسم الفاعل من (قال) إلى الجملة المحكية:

يضاف لفظ (قول) ولفظ (قائل) إلى الكلام المحكى كما يضاف سائر المصادر والأسماء المشتقة جاء فى شرح التسهيل[٢] "ومثال إضافة قول إلى الكلام المحكى قول الشاعر[٣].

قَولُ يا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الكُهُولَ والشُّبَّانَا

"على أن جملة الاستغاثة وهى: (يا للرجال) بفتح اللام مضاف إليه وفى محل نصب لكونها محكية بالقول، وقول: مبتدأ،وجملة (ينهض) خبره"[٤].

ومثال إضافة قائل إلى الكلام المحكى قول الشاعر:[٥]

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٤٦٤/٢، وينظر ارتشاف الضرب ١٢٩/٤، مغنى اللبيب ص٤١٣، الهمع ٥٠٢/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢١٣/٤، همع الهوامع ٥٠٢/١.

(٣) البيت مجهول القائل وهو من بحر الخفيف - ورد ذكره فى معنى اللبيب ص٤٢٢، شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢٨٨/٦، الدرر اللوامع للشنقيطى ٣٤٩/١.

والشاهد فيه إضافة لفظ (القول) إلى الكلام المحكى، والمعنى أنهم يبادرون إلى إغاثة من استغاث بهم، سواء فى ذلك كهولهم وشبانهم.

(٤) ينظر شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢٨٨/٦.

(٥) البيت من بحر الكامل مجهول القائل ورد ذكره فى مغنى اللبيب ص٤٢٢، شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢٨٩/٦، الدرر اللوامع ٣٤٩/١. والشاهد فيه إضافة

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٌ ... حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

ينشد بخفض صالح ورفعه، فمن خفضه فظاهر، ومن رفع فعلى تقدير: يقول أنا صالح، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو: أنا صالح، ثم حذف صدر الجملة وبقي عجزها"[1].

فـ (قائل) "مفعول (أجبت) وهو مضاف، وجملة: (كيف أنت) مضاف إليها والباء متعلقة بـ (أجبتُ) وصالح بالرفع على الحكاية: خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنا، ويجوز جره على الظاهر، ويكون صفة لموصوف محذوف تقديره: بقول صالح"[2].

لفظ (قائل) إلى الكلام المحكى.

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/٩٨، ارتشاف الضرب ٤/٢١٣٠، همع ١/٥٠٢.

(٢) ينظر شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٦/٢٨٩.

المبحث الثالث

١) الاستغناء بالقول عن الجملة المحكية:

قال ابن مالك[١]: "ومثال إغناء القول المحكى قول الشاعر[٢]:

لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُم فأتىً مُلئتمُ ... برُؤْيتنا قبل اهتمامٍ بكمْ رعْبَا

أراد: نحن الذين قلت تقاتلونهم، فاستغنى بالقول وحذف المحكى لدلالة ما بعده عليه، ولو فعل ذلك بغير صلة لجاز، كقولك: أنا قال زيد، ولو رآنى لفر، ومن الاستغناء فى الصلة بالقول عن المحكى قول الشاعر[٣]:

لِمَ يا عمرُو لمْ تعُدْ بالذى قُلـ ... ـتَ فنلقاهُ إذ خذلت نَصِيرَا فتلقاه

٢) الاستغناء بالمحكى به عن القول:

جاء فى شرح التسهيل: "وأما الاستغناء بالمحكى عن القول فكثير ... ومنه قوله تعال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[٤] أى فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم فحذف القول لدلالة المعنى عليه ومثله: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُم﴾[٥] ومثله ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [٦] بأى يقولون: ما نعبدهم"[٧].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/٩٨، وينظر ارتشاف الضرب ٤/٢١٣١، الهمع ١/٥٠٣.

(٢) البيت مجهول القائل من بحر الطويل ورد ذكره فى همع الهوامع ١/٥٠٣، الدرر اللوامع ١/٣٤٩. واستشهد به على أن (القول) قد يُغنى عند المحكى به لظهوره.

(٣) البيت من بحر الخفيف مجهول القائل ورد ذكره فى ارتشاف الضرب ٤/٢١٣١ واشتهد به على أن القول وقع صلة واستغنى به عن المحكى به.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٠٦.

(٥) سورة الرعد، الآية ٢٣.

(٦) سورة الزمر الآية ٣.

(٧) شرح التسهيل ٢/٩٦-٩٨ بتصرف وينظر همع الهوامع ١/٥٠٣.

الفصل الثاني
حكاية المفرد - استعمالها - شواهدها

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول
أنواع حكاية المفرد بعد القول

المفرد الواقع بعد القول يأتي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون مصدراً نحو. قال زيد قولاً، فهذا لا يحكى بل ينصب على أنه مفعول مطلق للفعل المذكور.

والنوع الثاني: أن يكون اسماً مؤدياً معنى الجملة نحو: قلت شعراً أو خطبة أو قلت: حديثاً أو قلت: كلا ما حقاً، بمعنى أن تجعل مكان ذلك المفرد جملة نحو قولك: قلت: زيد قائم ثم تقول: زيد قائم كلامٌ حقٌ، أما نصبه فقد اختلف فيه فقيل[1]: إنه منصوب على أنه مفعولٌ به، لأنه اسم للجملة، والجملة إذا حُكيت في موضع المفعول به فكذا ما كان بمعناها.

وقيل: منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف تقديره: قلت قولاً شعراً. واختار ابن عصفور نصبه على المفعولية حيث قال: [2] "فإن كان غير مصدر فلا يخلو أن يكون اسماً لجملة أو لا يكون. فإن كان اسماً لجملة نحو: أن تسمع من يقول: لا إله إلا الله، فتقول: قال زيد حقاً، فإنك لا تحكيه. واختلف فيه فمنهم من قال: إنه صفة لمصدر محذوف. فإذا قال: قال زيدٌ حقاً، فكأنه قال: قال

---

(١) ينظر همع الهوامع ١/٥٠٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٢.

قولاً حقاً. فحقاً صفة للمصدر المحذوف وهذا باطل، لأن حقاً ليس من الأسماء الجارية، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس، وإنما يقال منه ما سمع مثل قولهم: مررتُ برجل حَجر الرأسِ.

ومنهم من قال: "إنه منصوب على أنه مفعول به، وهو الصحيح إذ لا مانع من ذلك".

والنوع الثالث: أن يكون مراداً به مجرد اللفظ، وهو الذى لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت: كلمة أو قلت لزيد: عمراً، أو قال زيد: عمرو أو قال زيد: كلمةٌ فهذه المفردات الواقعة بعد القول ذهب الزجاجى[١] والزمخشرى[٢] وابن خروف[٣] وتبعهم ابن مالك إلى جواز إعمال القول فيه وذهب غيرهم إلى أنه لا يجوز[٤].

وقال ابن عصفور:[٥] "فإن كان المفرد ليس اسماً لجملة ففيه خلاف. منهم من قال: لا يحُكى، ومنهم من قال يُحكى".

فالذى زعم أنه لا يحكى راعى فيه شبهه بالمفرد، لأنه غير مفرد. والذى حكاه راعى شبهه بالجملة، وذلك أنه أورد بعد القول

---

(١) الزجاجى: هو عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم الزجاجى ت ٣٣٧هـ من آثاره (الحلل فى اصطلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل) - ينظر طبقات الزبيدى ص١١٩، أنباه الرواة ١٦٠/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ٧٩/٧.

(٣) ابن خروف: هو على بن محمد أبو الحسن أبو الحسن الأشبيلى من مصنفاته (شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل للزجاجى) ت ٦٠٤هـ - ينظر بغية الوعاة ٢٠٣/٢، فوات الوفيات ٨٤/٣.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢١٣١/٤.

(٥) شرح جمل الزجاجى ٤٦٢/٢-٤٦٣.

لفظ المقول كما أن الجملة كذلك.

والصحيح أنه يحكى، ولا يجوز فيه غير الحكاية، لأن الحكاية إما أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى. وباطل أن ترجع فى مثل قولك: قال زيدٌ: عمرو، إلى المعنى، لأن عمراً اسم شخص، والأشخاص ليست من جنس المقولات، فلم يبق إلا أن ترجع الحكاية إلى اللفظ. وإذا كان كذلك فينبغى أن تحافظ على لفظ المتكلم، يريد من رفع أو نصب أو خفض.

وأيضاً فإن هذه المفردات الواقعة بعد القول إنما تحكى من كلام المتكلم بها، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها فى جملة، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغى أن تعامل معاملة الجمل، وبذلك ورد السماع قال امرؤ القيس:(١)

إذا ذُقْتُ فاها قُلْتُ طعْمُ مدامةٍ (٢) ...

والنصب على تقدير: ذقت طعم مدامة، فهو حكاية على الروايتين وعلى هذا ينبغى أن يحمل قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾

---

(١) امرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث من فحول شعراء الجاهلية ويعد من الطبقة الأولى وفى شعره رقة اللفظ وجودة السبك - ينظر طبقات فحول الشعراء ٥١/١، معجم الشعراء للمرزبانى ص٩ ط: دار الكتب العلمية - بيروت، شرح ديوان امرؤ القيس ص٢٧، ط: دار بيروت للطباعة والنشر.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (مُعتقةٍ مما تجىء به التجُر) واستشهد به على أن المفرد غير المؤدى معنى الجملة ليس فيه إلا الحكاية على تقدير متم الجملة، أى خبر وتقديره: طعمه طعم مدامة: أى خمر والتجر أى التجار - ينظر همع الهوامع ٥٠٢/١، الدرر اللوامع ٣٤٨/١، الديوان ص٩٩.

(١) على تقدير: يقال له: يا إبراهيمُ. فحكى(٢). ومن رأى الإعراب فى المفرد يحمل إبراهيم على أنه مفعول مرفوع بيقال".

وقال ابن مالك(٣): "وينصب بالقول وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ، كقولك: قلت كلمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ أى يطلق عليه هذا الاسم. ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم، فكان يقال: يقول له الناس إبراهيم، كما يقال: يطلق الناس عليه إبراهيم. وممن اختار هذا الوجه صاحب الكشاف(٤) ورجحه على قول من قال: التقدير: يقال له: هذا إبراهيم، أو يقال له: يا إبراهيم".

وقال أيضاً (٥) "فإن علق بالقول مفرد ولم يكن بمعنى الجملة نحو: قلت: حديثاً أو يراد به مجرد اللفظ كقلت لزيد عمراً، فهو جزء جملة، فإما أن ينصب بفعل مقدر، وإما أن يرفع مبتدأ، ويجعل الخبر محذوفاً كقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاماً ، قَالَ سَلامٌ﴾ فتقدير

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٦٠.

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٦٩٤/٢ "وإذا كان الاسم مفرداً مجرداً من التركيب لفظاً وتقديراً، وليس اسماً لجملة ودخل عليه القول فقيل: يجوز أن يحكى ومنه "يقال له إبراهيم" فإبراهيم مفعول صريح بيقال، وقيل لا يجوز وهو الصحيح، وتأولوا هذا فقيل على حذف حرف النداء أى يقال له: يا إبراهيم، وقيل: خبر مبتدأ محذوف أى هذا أى هذا إبراهيم أو هو إبراهيم"

(٣) شرح التسهيل ٩٤/٢.

(٤) قال الزمخشرى فى الكشاف ١٥/٣ "فإن قلت (إبراهيم) ما هو؟ قلت: قيل: هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى والصحيح أنه فاعل يقال، لأن المراد الاسم لا المسمى".

(٥) شرح التسهيل ٩٨/٢-٩٩ بتصرف.

الأول: سلمنا سلاماً. وتقدير الثانى: عليكم سلام، ويجوز فى العربية رفعهما، ونصبهما ورفع الأول ونصب الثانى ... ولو تعلق المفرد الذى هو فى التقدير بعض الجملة بغير القول ونوى تمام الجملة، لجىء به أيضاً محكياً، كقولك قاصد محمدٍ منقوش على خاتم: قرأت محمدٌ، لأن مراد الناقش: صاحبهُ محمدٌ، أو نحو ذلك، فإذا أوقعت عليه قرأت أو غيره مراعياً للقصد الأول، فإنما تحكى مقصوده.ولو علقت به رافعاً وهو منصوب لجئت به منصوباً، لأن الحكاية مسئولية عليه وعلى ناصبه المنوى، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً نُقش فيه اسم جعفر البرمكى منصوباً[1]:

وأَصْفَرَ مِن ضَرْبِ دار الملُوك يلُوحُ على وجههِ جَعْفَرا

أراد الناقش: "اذكر جعفرا، أو نحو ذلك. فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش".

وقال الرضى[2]: "مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾ [3] أى عليكم السلام،

---

(١) البيت من المتقارب ومجهول القائل - ورد ذكره فى شرح جمل الزجاجى ٤٧٦/٢، الارتشاف ٢١٣٢/٤ - خزانة الأدب ١٣٤/١، وروى بلفظ (أحمر) بدلاً من (أصفر).

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ١٧٤/٤.

(٣) سورة الذاريات، الآية ٢٥.

قال[١]:

إذا أقبلت قلت دباءةُ من الخُضرِ مغمُوسةُ فى الغُدُرْ

أى: هى دباءة، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾[٢] يجوز أن يكون (سلاماً) المنصوب معبراً به عن الجملة، كما يقال: (فلان يقرئك السلام) أى: سلام عليك، فيكون المنصوب فى (قالوا سلاماً) بمعنى المرفوع فى قوله: "قال سلام" ويجوز أن يكون ... مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف أى: سلمنا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعنى قوله: "قال سلام" أحسن منه على ما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[٣]، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع".

---

(١) قائله امرؤ القيس وهو من المتقارب ورود ذكره فى الديوان ص١١٣، خزانة الأدب ١٧٧/٩، لسان العرب مادة (دبى) والدُباء: القرع، والضمير فى أقبلت راجع إلى الفرس.

والمعنى: تحسب هذه الفرس وهى مقبلة عليك ببريقها قرعة، ولا يريد أنها مغموسة فى الماء، ولكنه أراد أنها فى رى دائم، فهو أشد لملاستها.

والشاهد فيه: أن (دباءة) ليست وحدها محكية بالقول، بل هى خبر لمبتدأ محذوف أى: هى دباءة، فالجملة هى المحكية - ينظر حاشية شرح الكافية ١٧٤/٤.

(٢) سورة هود، الآية ٦٩.

(٣) سورة النساء، الآية ٨٦.

المبحث الثانى
إعراب المفرد على الحكاية

يراعى فى المفرد الواقع بعد القول لفظ المتكلم، فإذا جاء ما بعد القول مرفوعاً يعرب على أنه مبتدأ والخبر محذوف، وإذا جاء منصوباً يعرب على أنه مفعول به لفعل محذوف، ويقدر ذلك المفرد على أنه جزء من جملة فى محل نصب بالقول كما جاء فى قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاماً ، قَالَ سَلامٌ﴾.

الفصل الثالث

حكاية حال المفرد - استعمالها - شواهدها

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول

الحكاية بأداة الاستفهام (مَنْ)

فالاستفهام هنا مقصود به في اصطلاح النحاة الاستثبات؛ لأن السائل طالب للإثبات والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم. وكان القياس أن تعاد الكلمة بالألف واللام أو ضميرها، لأنها تصير معهودة لتقدم ذكرها كما جاء في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(١).

إلا أنهم عدلوا عن ذلك لئلا يتوهم فيه أنه معهود غير الأول فزادوا على (مَنْ) في الوقف زيادة تؤذن بأنه قد تقدم كلام هذا إعرابه، وأن القصد إليه دون غيره، وكانت تلك الزيادة من حروف المد واللين، لأنها تجانس الحركات فقابلوا كل حركة في لفظ المذكر بما يجانسها من هذه الحروف، فإن كان مرفوعاً زدت في أداة الاستفهام واواً، وإن كان منصوباً زادت ألفاً وإن كان مجروراً زدت ياء، فإذا قال القائل: هذا رجل، قلت في جوابه: منو؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت في جوابه: منا؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: منى وكذلك في المثنى وفي الجمع وفي المؤنث تذكر العلامات الدالة على كل(٢).

---

(١) سورة المزمل، الآية (١٥ ، ١٦).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤ بتصرف، وشرح الأشموني ٤/٩٣.

جاء فى كتاب سيبويه: "أعلم أنك تُثنى مَنْ إذا قلت رأيتُ رجلين كما تثنى أيًا، وذلك قولك: رأيتُ رجلين، فتقول: منَيْنِ كما تقول أبيَيْنِ. وأتانى رجلان فتقول: مَنانِ، وأتانى رجال فتقول: مَنُونَ. وإذا قال: رأيت رجالاً قلت: مَنِينَ كما تقول أيِّينَ. وإن قال: رأيتُ امرأة قلت: مَنَةْ؟ كما تقول أيَةً. فإن وصل قال: مَنْ يا فتى، للواحد والاثنين والجمع وإن قال: رأيتُ امرأتين قلت: مَنَتَيْنْ كما قلت أيَتَيْن، إلا أن النون مجزومة. فإن قال: رأيت نساء قلت: مَنَاتْ كما قلت: أيَّات إلا أن الواحد يخالف أياً فى موضع الجر والرفع، وذلك قولك: أتانى رجلٌ فتقول: مَنُو؟ وتقول: مررت برجل فتقول: مَنِى"(١).

وقال المبرد: "إذا قال لك رجل: رأيت رجلاً، فإن الجواب أن تقول: منا؟ أو قال: جاءنى رجل، فإنك تقول: مَنُو؟. أو قال: مررت برجل، قلت: مَنِ؟ وليس هذه الواو والياء والألف اللواحق فى (مَنْ) إعراباً، ولكنهن لحقن فى الوقف للحكاية. فهن دليل، ولسن بإعراب"(٢).

أولاً- حكاية العلم:

أقوال النحاة فى اختيار (مَنْ) خاصة لحكاية العلم المعرفة.

جاء فى شرح المفصل "وهذه الزيادات ليست إعراباً لما دخلت عليه، وإنما هى علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم، وإنما قلت ذلك لأمرين: أحدهما: أن (مَنْ) مبنية لتضمنها حرف الاستفهام، وذلك مستمر فيها وإذا كان مستمراً فيها استمر البناء لاستمرار سببه.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٨-٤٠٩.

(٢) المقتضب ٢/٣٠٥.

والأمر الثانى: "أن هذه العلامات لا تثبت إلا فى الوقف، والإعراب ولا يثبت فى الوقف"(١).

وقال ابن عصفور: "حكاية الاسم المفرد لا تكون فى كلام العرب إلا بمن بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية.

وسبب ذلك ثلاثة أشياء: أحدها: أن مَنْ اسم مبنى لا يظهر فيه قبح الحكاية إذ ليست مَنْ فى اللفظ بالمبتدأ من حيث لم يظهر فيه الرفع، فلا يصح أن يجىء الخبر على صورة المنصوب.

والثانى: أن الأسماء الأعلام بابها التغيير، لأنها كلها منقولة إلا أسماء يسيرة، فلذلك كثرت الشذوذات فيها إذ التغيير يأنس بالتغيير.

والثالث: الخوف من اللبس، وذلك أنه إذا قال إنسان: قام زيدٌ ولم يحك لفظه فى الاستثبات وقلت: مَنْ زيدٌ، لتوهم السامع أنك لا تسأله عن زيد الذى ذكره، فلما اجتمعت هذه الأشياء لم يكن بد من الحكاية عند أهل الحجاز(٢).

وجاء فى التصريح(٣): "وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أى لوجهين: أحدهما: كثرة استعمالهم لها دون أىّ قاله سيبويه(٤)".

والثانى: أن (من) مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٢/٤٦٥.

(٣) التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٢٨٥.

(٤) الكتاب ٢/٤١٤ قال: "وإنما جازت الحكاية فى من لأنهم لمن أكثر استعمالاً وهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم عند حال نظائره".

على كل حال بخلاف (أى) فإنه لو حكى بها، أىٌ زيداً وأىُ زيدٍ برفع أى فيهما ونصب زيد فى الأول وجره فى الثانى لظهر القبح فى اختلاف إعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع[1]: والأول أولى وعليه اعتمد سيبويه، وزاد ابن خروف[2] وجهاً ثالثاً، وهو كون مَنْ على حرفين".

١) حكاية العلم المعرفة:

فالاسم المستفهم عنه إما أن يكون معرفة أو نكرة، والمعرفة إما أن يكون علماً أو غير علم. فحكاية العلم المعرفة بمن فيه مذهبان الأول: وهو مذهب أهل الحجاز فإنهم يحكون كلام المتكلم، فإن رفَعَ رفعوا، وإن نصب نصبوا،وإن جر جروا، فهم يحكون لفظه، ففى مثل قول الرجل: جاءنى زيدُ، قالوا: مَنْ زيدُ؟، ورأيت زيداً: مَنْ زيداً؟، ومررت بزيدٍ: مِنْ زيدٍ؟.بالرفع لا غير، فأما أهل الحجاز فتحرزوا حكاية لفظ المتكلم لئلا يتوهم المسئول أنه يسأل عن غير مَنْ ذكره من الأعلام، وخصوا الأعلام بذلك لكثرة دورها وسعة استعمالها ولما قد يعرض فى العلم من التنكير بالمشاركة فى الاسم، فجاءوا بحكاية لفظ المتكلم لإزالة توهم ذلك. فإن تُيُقِّن أن العلم العاقل نُفى الاشتراك فيه لم يُحْك، فمن قال: جاء الفرزدق لا يقال له:

مَنْ الفرزدق؟ لانتفاء الاشتراك فيه[3].

---

(١) ابن الضائع: هو أبو الحسن على بن محمد الكتامى الأشبيلى من آثاره (شرح الجمل للزجاجى) ت ٦٨٠هـ - ينظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤، معجم المؤلفين ٧/٢٢٤.

(٢) سبق ذكره.

(٣) ينظر شرح اللمع فى النحو للقاسم الواسطى الضرير ص٢٧٥ تحقيق د. رجب

وقال النحاة عن حكاية العلم المعرفة بـ(من):

قال سيبويه[١]: "هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعرف الغالب إذا استفهمت عنه بمن. أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً: من زيداً؟ وإذا قال مررت بزيد قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: مَنْ عبدُ الله؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين".

وقال ابن يعيش[٢]: "قد اختلفت العرب في الاسم المعروف، وذهب أهل الحجاز إلى حكاية لفظه، وهي أن يجرى الاسم على إعراب الاسم المتقدم ذكره، فإذا قال الرجل لرجل جاءني زيد، قلت في جوابه مستثبتاً: من زيدُ؟ وإذا قال رأيت زيداً، قلت من زيداً؟، وإذا قلت: مررت بزيدٍ، قلت: من زيدٍ؟، وإنما يفعلون ذلك في العلم خاصة، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، ويقولون: مَنْ زيدُ بالرفع لا غير سواء قالوا: جاءني زيد أو رأيت زيداً أو مررت بزيد، فأما أهل الحجاز فتحرزوا بالحكاية لما قد يعرض في العلم من التنكير بالمشاركة في الاسم فجاؤا بلفظه لئلا يتوهم المسئول أنه يسأل عن غير من ذكره من الأعلام، وخصوا الأعلام بذلك لكثرة دورها وسعة استعمالها في الإخبارات والمعاملات ونحوهما، ولأن الحكاية ضرب من التغيير إذ كان فيها عدول عن مقتضى

عثمان محمد وزميله، الناشر مكتبة الخانجي، ط: الأولى سنة ٢٠٠٠، الارتشاف ٦٨٧/٢ بتصرف .

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) شرح المفصل ١٩/٤.

عمل العامل، والأعلام مخصوصة بالتغيير ألا ترى أنهم قالوا: رجاء بن حَيْوَة[١] وقالوا: محبب[٢]،ومكْوَزة[٣] وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء، لأنها فى أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية والتغيير يؤنس بالتغيير، ووجه ثان: أن الأعلام إنما سوغوا الحكاية فيها لما توهموا من تنكيرها ووجود التزاحم لها فى الاسم فجاؤا بالحكاية لإزالة توهم ذلك، وهذا المعنى ليس موجوداً فى غيرها من المعارف، لأنه لا يصح اعتقاد التنكير فيما فيه الألف واللام مع وجودهما، ولا فيما هو مضاف مع وجود الإضافة وكذلك سائر المعارف".

وفى التصريح: "الحجازيون يجيزون حكاية إعرابه فيقولون: من زيداً؟ لمن قال رأيت زيداً، ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد، فالفتحة والكسرة للحكاية ... وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقاً، ويوجبون رفع ما بعد (مَنْ)، ومدرك الحجازيين أن الأعلام كثرت فى كلامهم فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر"[٤].

٢) حكاية غير العلم من المعارف:

غير العلم من المعارف لا يجوز حكايته سواء أكان ضميراً أو غير ضمير وما جاء منه على الحكاية فهو شاذ، والوجه الرفع

---

(١) حيث اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة والسابق متأصل فى الذات والسكون.

(٢) حيث اجتمع المثلان ولكن فكت الكلمة.

(٣) لم تنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها كما فى يقُوْل والأصل: يقْوُل.

(٤) التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٢٨٥.

فى جميع المعارف ما عدا الأعلام إذ الغرض من حكاية العلم إزالة توهم أن الاسم الثانى غير الأول، والألقاب والكنى تجرى مجرى العلم تقول: رأيت أبا عبد الله، فيقول: مَن أبا عبد الله، فإذا قال: رأيتُ أنف الناقة، قلت: مَنْ أنفَ الناقة، أما العلم المثنى، فلا يجوز حكايته ويجب رفعه لأنه ليس بعلم بعد التثنية فإذا قال: رأيت الزيدين قلت: مَنْ الزيدان[١] وكذا الجمع لا يجوز حكايته، قال المبرد[٢]: "فإن قال: رأيت أخاك، أو مررت بأخيك كان الاستفهام: مَنْ أخوك، أو: مَنْ أخى؟ ولا تحكى؛ لأن الحكاية إنما تصلح فى الأسماء الأعلام خاصة ... وكذلك إن قال: رأيت الرجل يا فتى فقلت: مَنْ الرجلُ؟ وكان يونس يجُرى الحكاية فى جميع المعارف ويرى بابها وباب الأعلام واحداً، وقد يجوز ما قال، وليس بالوجه. وإنما هو على قول من قيل له: عندى تمرتان فقال[٣]: دعنى من تمرتان وقيل له: رأيت قرشياً فقال: ليس بقرشيٍ فهذا جائز وليس هو على الباب" وقال ابن يعش[٤]: "والوجه الرفع فى جميع المعارف ماخلا الأعلام نحو قولك فى جواب: جاءنى أخو زيد، مَنْ أخو زيد؟، ورأيت أخا زيد، من أخو زيد؟، ومررت بأخى زيد، من أخو زيد؟ وكذلك باقى المعارف".

وقال أبو حيان[٥]: "غير العلم من المعارف، إن كان مضمراً

---

(١) ينظر شرح اللمع فى النحو ص٢٧٥ بتصرف.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٨/٢-٣٠٩.

(٣) قال سيبويه ٤١٣/٢ "وإذا قال: رأيت أخا خالد لم يجز مَنْ أخا خالد، إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب".

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٦٩/٢.

فلا يُحكى، إلا على قبح قاله سيبويه[١]، وهو شاذ جداً ليس مما يُعْمَلُ عليه، ومنه قولهم: مع مَنِين استثباتا لمن قال: ذهب معهم، وقال الزجاجي[٢]: لو قال رأيتُه، ومررت به لم يجز، إلا أن يقول في الاستثبات: مَنْ هو، ولا يجوز غير ذلك، وإن كان غير مضمر، فإما أن يكون وصفاً منصوباً أو غيره، إن كان غيره، لم تجز فيه الحكاية بل تقول: مَنْ صاحبك، ومن هذا، ومن الرجال ومن الزيدان؟".

شروط حكاية العلم بمن:

شرط الحجازيون لحكاية العلم بمن شروطاً وهى ألا يكون العلم المسئول متبوعاً بالنعت أو التوكيد أو عطف البيان أو البدل، لأن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغنى عن حكاية إعرابها ولا يجوز فيه إلا الرفع إذا كان متبوعاً وأما إذا كان العلم موصوفاً بابن بين علمين فيجوز فيه الحكاية عند أهل الحجاز، وأما عطف النسق فمن النحاة من جوز الحكاية ومنهم من منع قال ابن عصفور[٣] "ولا تجوز الحكاية عنه إلا بشروط: منها أن لا يدخل على مَنْ حرف مِن حروف العطف. وأن لا يكون الاسم المحكى متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف. فإن دخل على من حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس، لأنه قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم. وإن كان التابع مع ما جرى عليه قد جريا لشيء واحد جازت الحكاية.

---

(١) ينظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٢) الزجاجي: سبقت ترجمته.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٦٥/٢ - ينظر شرح اللمع في النحو ص٢٧٥.

وإنما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبعاً لأن التابع يبين أن المسؤول عنه هو الاسم المتقدم ولذلك لم تمتنع الحكاية فى العطف خلافاً لصاحب الكتاب[1]، لأن العطف من التوابع غير المبينة".

وقال الرضى[2]: "فأهل الحجاز يحكون العلم بعد (مَنْ) بشروط ... ألا يكون المسؤول عنه منعوتاً، ولا مؤكداً، ولا مبدلاً منه، ولا معطوفاً عليه عطف البيان، فإن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغنى عن حكاية إعرابها، إذ يعرف المخاطب أن المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها إليه، فتقول لمن قال: (رأيت زيداً الظريف)، أو (زيداً نفسه) أو (زيداً أبا محمد): (مَنْ زيدُ الظريف)؟ و(مَنْ زيد نفسه)؟ و(مَنْ زيدُ أبو محمد)؟ بالرفع لا غير، نعم، لو وصف العلم المراد حكايته بـ (ابن) وأسقط تنوينه لوقوعه بين علمين، لم تمتنع حكايته عند أهل الحجاز، لأنه، وإن أغنى الوصف المذكور أيضاً، كسائر الأوصاف، إلا أن تنزيل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين عن الموصوف، ونصب الموصوف فى المنادى فى نحو: (يا زيدَ بن عمرو)، جوَّز الحكاية فيه، فتقول لمن قال: (رأيت زيدَ بنَ عمرو): (مَنْ زيدَ بنَ عمرو)؟ بالنصب، وإن قال: رأيت

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٤١٤/٢ "سألت يونس عن: رأيت زيد بن عمرو، فقال: أقول: مَنْ زيد بن عمرو؟، لأنه بمنزلة اسم واحد. وهكذا ينبغى، إذا كنت تقول يا زيد بن عمرو، وهذا زيدُ بنُ عمرو، فتُسقط التنوين. فأما مَنْ زيدُ الطويلُ فالرفع على كل حال؛ لأن أصل هذا أجرى للواحد. لتعرفه بالصفة، فلما جاوز ذلك رده إلى الأعرف. ومن نون زيداً جعل ابن صفة ورفع فى قول يونس ... وإن أدخلت الواو والفاء فى مَنْ فقلت: فمن أو و مَنْ، لم يكن فيما بعده إلا الرفعُ".

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ١٦١/٣-١٦٢، وهمع الهوامع ٢٣١/٣.

زيداً ابن أخى عمرو، قلت: (مَنْ زيدٌ ابنُ أخى عمرو) بالرفع لا غير.

وأما عطف النسق بلا تكرير (مَنْ) فهو كسائر التوابع عند يونس، فى امتناع الحكاية معه، سواء كانا المعطوف والمعطوف عليه علمين أو أحدهما. وحكى سيبويه[1] عن قوم، واستحسنه، أنه تجوز الحكاية إذا كان المعطوف عليه علماً، سواء كان المعطوف علماً أولا، نحو: (مَنْ زيداً وعمراً؟) و(مَنْ زيداً وأخا عمرو؟) لمن قال: (لقيت زيداً وعمراً، ولقيت زيداً وأخا عمرو). والفرق بينه وبين سائر التوابع أن الثانى فيه غير الأول، فالسؤال واقع بالاسم المفرد، ثم عطف عليه بعد الحكاية، وأما سائر التوابع فهى فى الحقيقة متبوعاتها. وإن لم يكن المعطوف عليه علماً، كما إذا قيل: مررت بأخيك وزيد، لم تجز الحكاية فى السؤال، بل يجب الرفع، لأن المتبوع لا يجوز حكايته، فكذا التابع.

وأما إن أعدت (من) فى المعطوف نحو: (مَن زيداً ومَنْ عمراً؟) أو (مَنْ زيداً ومن أخوه؟) أو (مَنْ أخوه ومن زيدا؟) فإنه تجوز الحكاية فى العلم دون ما ليس بعلم، وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاماً مستقلاً، فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه، كما لو انفرد، ومن الشروط: ألا يدخل حرف العطف على (مَن) نحو: (ومَن زيدٌ)؟ أو (فمن زيدٌ)؟ فلا تجوز الحكاية اتفاقاً، لزوال اللبس، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره".

---

(١) فى الكتاب ٤١٤/٢ "وأما ناس فإنهم قاسوه فقالوا: تقول مَنْ أخو زيد وعمرو، ومن عمراً وأخا زيدٍ، تُتبع الكلام بعضه بعضاً وهذا حسن".

إعراب العلم على الحكاية:

يرى الجمهور أن مَنْ مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة -كما في: مَنْ زيدُ يقال لمن قال جاء زيدُ، ومَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ يقال لمن قال رأيت زيداً أو مررت بزيد وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية، ويجوز أن تعرب (مَنْ) خبر مقدم، لأنه نكرة والاسم العلم بعدها مبتدأ[1] حيث قال الرضى[2]: "إذا حُكى ما بعد (مَنْ)، فـ(مَنْ) مرفوع الموضع بالابتداء، فإن كان ما بعده مرفوعاً، فهو على الحكاية، لا على أنه خبره، بل الرفع الذى يكون لأجل الخبرية مقدر فيه، وإن كان مجروراً أو منصوباً، فهو مرفوع الموضع على الخبرية، فالكل معرب فى موضع رفع وتعذر ظهور حركات الإعراب عليه لاشتغال محل الإعراب بحركات الحكاية".

وقيل: إن حركته فى الرفع إعراب ولا حاجة إلى ضرورة التكلف فى رفعه، وإنما قيل بالضرورة فى النصب والجر فهو فى موضع رفع على الخبرية وذهب أبو على الفارسى[3] إلى أن (مَنْ) مبتدأ وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجملة، والتقدير: مَنْ ذكرته أو رأيته زيداً، ومَنْ مررت به زيد، فيكون بدلاً من الضمير المقدر المنصوب أو المجرور على تقدير أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه، لا على نية تكرار العامل وذهب بعض الكوفيين إلى أن (مَنْ) مفعول لفعل محذوف يدل عليه العامل فى

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى ٤٦٦/٢.

(٢) شرح الكافية ١٦٢/٣ بتصرف وينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٩٢/٤.

(٣) سبقت ترجمته فى ثنايا البحث.

الاسم المستفهم عنه، والاسم الواقع بعد (مَنْ) بدل منها، فإذا قيل: ضربت زيداً فقلت: مَنْ زيداً، فالتقدير: مَنْ ضربت؟ وزيداً بدل مِن (مَنْ)، وإذا قيل: مررت بزيد، فقلت: مَنْ زيدٍ، فالتقدير: بمن مررت؟ وزيد بدل مِنْ (مَنْ) فإن اقترنت (مَنْ) بعاطف فقلت: ومَنْ زيدٌ؟ بطلت الحكاية، وتعين الرفع، سواء كان زيد فى كلام المتكلم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس[1] ولكن هذا الرأى ضعيف، لضعف القول بإضمار حرف الجر[2] فى قولهم: بمن مررت، وزيد بدل من (مَنْ) ومن النحاة من يقدر العامل قبل (مَنْ) فى الحكاية على حد قول العرب:

ضرب مَنْ منا[3] والرأى الراجح أن يعرب (مَنْ زيدٌ؟) (مَنْ) مبتدأ وزيد خبر أو (من) خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر حيث ذكر ابن يعيش[4]: "وأما بنو تميم فإنهم جروا فى ذلك على القياس فى غير هذا الباب إذ لا خلاف أن مستفهماً لو ابتدأ السؤال لقال: مَنْ زيدٌ؟ فمن مبتدأ وزيد الخبر أو زيد مبتدأ ومن الخبر، فكذلك إذا وقع السؤال جواباً لا فرق بينهما، ولأن الحكاية إنما كانت فى النكرة لتنبئ أن الاستفهام إنما كان عن الاسم المتقدم لا عن غيره مما يشاركه فى اسمه وليس هذا المعنى فى المعرفة فكان منزلة بنى تميم منزلة من أتى بالكلام من غير تأكيد نحو: قولك: أتانى القوم، ومنزلة أهل الحجاز منزلة من أتى بالتأكيد نحو قولك: أتانى

---

(١) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٣/٢٢٩-٢٣٠ بتصرف وينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٨٧-٦٨٨.

(٢) شرح الكافية للرضى ٣/١٦٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٨٨.

(٤) شرح المفصل ٤/٢٠.

القوم كلهم، لأن التأكيد يزيل توهم اللبس كما تزيله الحكاية".

حكاية صفة العلم:

يحكى الوصف المعرّف المنسوب بـ (مَنْ) بعد إدخال الألف واللام على أولها وياء النسب من آخرها فيقال (المنىُّ) لمن قال مثلاً: قام زيد القرشىُّ، ولم يفهم القرشىّ فاستفهمت عنه ويعرب إعراب الاسم المقدم ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره: أهو الثقفىُّ أو القرشىُّ، كما إذا قيل: كيف أنت قلت: صالحُ أى أنا صالح ويثنى نحو: المنيَّان، ويؤنث نحو، المنية والمنَّيتان، ويجمع بالواو والنون نحو: المنيُّون والمنيّينَ، وبالألف والتاء نحو: المنيَّات، وخصه النحاه بالعلم العاقل وفى النسب إلى الأب نحو الثقفى والقرشى، أو النسب إلى الأم كالفاطمى أما النسب إلى البلد نحو: المكىّ أو الصنعة نحو: الخيَّاط فلا يقال فيهما: المنىّ لأنه لم يسمع ذلك إلا فى النسب إلى الأم والأب والقبيلة، والقياس يقتضيه، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم[1] وهذا الوصف خاص بالعلم العاقل. أما العلم غير العاقل فحكى الوصف منه بـ (الماى أو الماوىّ) لأن (ما) لما لا يعقل، فإذا قيل: رأيت الحمار الوحشىّ أو المكىّ تقول: الماي أو آلمائِىّ؟ أو آلماوِىّ؟ وقال النحاة عن وصف العلم ذكر ابن يعيش[2]:

"قد يحتاج الإنسان إلى معرفة نسب من يذكر له، وإن كان معروف العين عنده فإذا أراد ذلك أدخل الألف واللام على مَنْ من أولها وأتى بياء النسب من آخرها وأعربها بإعراب الاسم المسئول

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٩١، همع الهوامع ٣/٢٣٠ بتصرف.

(٢) شرح المفصل ٤/٢٠ - وينظر شرح الكافية للرضى ٣/١٦٣.

عنه (فإذا قال جاءنى زيد قال: المنىّ) وإذا قال رأيت زيداً قال: المنىّ وإذا قال مررت بزيد قال المنىّ كأنه قال: (آلثقفى أم القرشى) وإذا قال جاءنى الزيدان قلت (المنيان) وفى النصب والجر (المنفيين) فجئت بمن، لأن مَنْ يسأل بها عن الرجل المنسوب أو الموصوف، وأما علامة النسب التى هى الياء، فليعلم أنه يسأل عنه منسوباً، وأما الألف واللام، فلأنه إنما يسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام، ولو صرحت مكان المنىّ بالثقفى أو القرشى لكان إعرابه إعراب المنىّ على حسب الاسم المتقدم، ويجوز رفعه ألبتة على إضمار مبتدأ تقديره أهو الثقفى أو القرشى كما إذا قيل كيف أنت قلت صالح، أى: أنا صالح، ولا يحسن أن يقع فى جواب المنى غير النسب إلى الأب نحو: الثقفى أو القرشى، ولا يحسن البصرى أو المكى، لأن أكثر أغراض العرب فى المسألة عن الإنسانَ، وحكى عن المبرد[1] أنه سئل عن الرجل: يقول: رأيت زيداً فأردت أن تسأله عن صفته فقال: المنى كأنى أقول: آلظريفىّ أو آلعالمىّ، فعلى هذا يجوز فى كل صفة، والأول أكثر، فعلى هذا لو قيل: رأيت لاحقاً، وأريد البعير، وأردت أن تسأله عن صفته، فالقياس أن تقول: المائى أو الماوى، لأن (ما) تختص بما لا يعقل.

ثانياً- حكاية النكرات بـ (مَنْ):

اشترط النحاة للحكاية بـ (مَنْ) أن يكون المستفهم عنه مذكوراً قبل الحكاية وأن يكون نكرة عاقلاً، لأن المعارف إذا استفهم عنها (بمن) ذكرت فى الأغلب معها كما سبق فى جاء زيد قال مستفهماً: مَنْ زيدٌ؟، ولكثرة السؤال عن النكرة حذف المسؤول

(١) ينظر رأيه فى شرح الكافية للرضى ٣/١٦٤.

عنه طلباً للتخفيف مع (مَنْ): وأما كونه عاقلاً: فمن مختصة بالعقلاء واشترطوا الوقف على (مَنْ) فى الحكاية، لأن (مَنْ) مبنية لا يظهر عليها حركات الإعراب، فعند حكاية النكرة يكون المتكلم بين أمرين إما أن يعيد النكرة معرفة بالألف، واللام نحو قولك: رأيت رجلاً فضربت الرجل، فليس هذا من باب الحكاية، لأن الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به، وإما أن يعيد النكرة بلفظها فهذا يعد خروجاً عن كلام العرب، فلا يقولك رأيت رجلاً فضربت رجلاً فإننا لا ندرى هل أراد الرجل المتقدم فى الذكر أم غيره؟[1].

وحكاية النكرات بـ (من) قد جاءت على لغتين: اللغة الأولى وهى أن تلحق (مَنْ) علامة تدل على الإعراب خاصة وهى فى الرفع واو، وفى النصب ألف وفى الجر ياء سواء أكان الاسم المحكى عنه مثنى أو مجموعاً أو مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً.

واللغة الثانية: وهى أن تلحق (مَنْ) علامة تدل على الإعراب وهى الواو فى حالة الرفع والألف فى حالة النصب والياء فى حالة الجر وتلحقها علامة تدل على التثنية أو الجمع أو التأنيث. وهذه العلامات التى تلحق (مَنْ) تحذف فى الوصل فى اللغتين جميعاً.

قال ابن عصفور[2]: "وحكاية النكرات بمَنْ على لغتين. منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة وهى فى الرفع واو، وألف فى حال النصب، وياء فى حال الخفض سواء كان مثنى أو مجموعاً أو مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً. فإذا قال: قام رجلٌ، قلت: منو؟ وإذا قال:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ١٥٦/٣، شرح جل الزجاجى ٤٦٧/٢ بتصرف.

(٢) شرح جمل الزجلجى ٤٦٧/٢ ، وينظر شرح الكافية للرضى ١٥٦/٣، والارتشاف ٦٨٢/٢.

رأيت رجلاً قلت: مَنـاً؟، وإذا قال: رأيت رجُلين، قلت: منـاً؟ وإذا قال: رأيت رجالاً قلت: منـاً؟ وإذا قال: مررتُ برجل، قلت: مَنـيِ؟ وإذا قال: مررت برجلين قلت: منى؟ وإذا قال: مررت برجال، قلت: منى؟.

- ومنهم مَنْ يلحق علامة على الإعراب، وهى الواو فى الرفع، والألف فى النصب والياء فى الخفض كما تقدم. ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التأنيث. فإذا قال: قام رجلٌ، قلت: منو؟ ورأيت رجلاً، قلت: مَنـاً؟ ومررتُ برجلٍ قلت: منى؟ وإذا قال: قامت هندٌ، قلت: مَنْـةُ؟ وإذا قال مررت بهندٍ قلت: بمنْـةٍ؟ وإذا قال: قامت الهندان: قلت: مَنتان؟ وإذا قال: رأيت الهندين، قلت: مَنتَيْنِ؟ وإذا قال مررتُ بالهندين، قلت: بمنتَيْنِ؟ وإذا قال: قام رجالٌ، قلت: وإذا منـون؟ وإذا قال: رأيت رجالاً قلت: مَنيـنَ؟ وإذا قال: مررتُ برجالٍ، قلت: بمنينَ؟ وإذا قال: قامت الهنداتُ، قلت: منـاتٌ؟ ورأيت الهنداتِ، قلت منـاتٍ؟ ومررت بالهنداتِ، قلت: بمنـاتِ؟ وهذه العلامة التى تلحق (مَنْ) تحذف فى الوصل فى اللغتين جميعاً".

وحى يونس أن بعض العرب أعرب (مَنْ) وحكى بها النكرات وحكى أنها يقولون: أكرم مَنٌ منـاً وعليه جاء قول الشاعر:

أَتَـوْا نـارِي فَقُلْـتُ مَنُـونَ أَنْتُـم ... فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُـوا ظَلامـاً[1]

وذكر النحاة أن هذا البيت شاذ وهذه اللغة لا يصدق بها كل أحد[2] والأولى أن يحمل هذا البيت على إجراء الوصل مجرى

---

(١) البيت من الوافر لشمس بن الحارث ورد ذكره فى خزانة الأدب ١٥٩/٦، ولسان العرب (حسد)، ولتأبط شراً فى التصريح ٢٨٣/٢. - والشاهد فيه قوله (منون أنتم) حيث أجاز يونس الحكاية بـ (مَنْ) وصلاً.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٦٨٣/٢ بتصرف.

الوقف وضرورة[١].

قال سيبويه[٢]: "وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَهْ على أيَّة، فيقول: منةُ ومَنَةٌ ومَنَةٍ، إذا قال يا فتى ... وهذا بعيد،وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة فى شعر ثم لم يسمع بعد:

أتوا نارى فقلت ...

وزعم يونس أنه سمع عربياً يقول: "ضرب مَنْ مَناً. وهذا بعيد لا تتكلم به العرب، ولا يَستعمله فهم ناس كثير وكان يونس يقول لا يقبل هذا كل أحد فإنما يجوز منون يا فتى على ذا".

وقال الرضى عن البيت السابق[٣]: "وليس بشىء، لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى، وحكى يونس أنه سمع: ضرب مَنْ منا؟ استفهام عن الضارب والمضروب ... وقال يونس هذا لا يقبله كل أحد، وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام، وأما إعرابها، فقيل: حكاية، كأنه سمع رجلاً يقول: (ضرب رجلٌ رجلاً) وإلا، فكيف يعربها مع قيام علة البناء؟ والظاهر أنه ليس بحكاية، وأنه يجوز فى بعض اللغات إعرابها، لا على وجه الحكاية ألا ترى إلى قوله: منون أنتم؟ وليس بمحكى، كما زعم يونس إذ لا منكر مذكور قبله، والعلامات المذكورة لا تلحق (مَنْ) إلا فى آخر الكلام لأنها فى حالة الوقف".

وإذا اجتمع فى الحكاية من يعقل وما لا يعقل جعل السؤال

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٤٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢ -٤١١ - وينظر المقتضب ٣٠٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٦٠/٣.

عن العاقل بـ (مَنْ) وعن غير العاقل بـ (أىّ).

قال الرضى[1]: "وإذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بـ (مَنْ) وعن غير العاقل بـ (أىّ) نحو: (مَنْ وأيّين)؟ فيمن قال: رأيت رجلاً وحمارين. وعليه فقس".

إعراب (مَنْ) على حكاية النكرة:

☆ ففى حالة الرفع فـ (مَنْ) مبتدأ والخبر محذوف.

☆ وفى حالة النصب فـ (مَنْ) معمولة لفعل محذوف متأخر.

☆ وفى حالة الجر فـ (مَنْ) مجرورة بحرف الجر العامل فيه مضمر تقديره بعده.

قال ابن عصفور[2]: "ومَنْ لا تخلو أن تكون حكاية لمرفوع أو منصوب أو مخفوض. فإن كان قد لحقها علامة الجر، فلابد من دخول حرف الجر عليها فتكون مجرورة به، والعامل فيه مضمر تقديره بعده لأنه اسم استفهام، فإن لحقها علامة النصب فهى مفعولة بفعل مضمر وتقدره بعده، فإن لحق علامة الرفع فمبتدأ، والخبر محذوف لفهم المعنى، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمر لأن الفعل الذى يعمل فيه لا يخلو أن تقدره بعده أو قبله. فإن قدرته قبله لم يجز، لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله فإن قدرته بعده لا يجوز أيضاً، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل".

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣/١٦٠ - وينظر التصريح ٢/٢٨٤.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/٤٦٩، التصريح ٢/٢٨٣.

المبحث الثانى
الحكاية بأداة الاستفهام (أى)

أى لا يحكى بها إلا النكرات، ولا يحكى بها المعارف، وفى الحكاية بأى لغتان: الأولى: أن يحكى بأىّ إعراب المحكى ويلحقها علامة التثنية والجمع.

والثانية: أن يحكى بها إعراب المحكى خاصة، فإذا قال: رأيت رجلاً قلت: أيّاً؟ وقام رجلٌ قلتك أىٌّ؟ ومررت برجل قلت بأىّ؟.

قال ابن عصفور[1]: "لا يحكى بأىّ إلا النكرات ولا يُحكى بها الأعلام لئلا تبطل الحكاية وفى الحكاية بأىّ لغتان: منهم من يحكى بأىّ بإعراب المحكى ويلحق علامة التثنية والجمع. ومنهم من يحكى إعراب المحكى خاصة، فإذا قال: رأيت رجلاً، قلتَ: أيّاً؟ وقام رجلٌ، قلت: أىٌّ؟ ومررت برجلٍ، قلت: بأىٍّ؟. وهذه العلامة التى تلحق أياً تثبت وصلاً ووقفاً. وإنما تثبتها فى الوصل لأنها تثنية صحيحة وجمع صحيح، لأن أيًّا اسم معرب فلذلك ساغ تثنيتها وجمعها".

وقال الرضى[2]: "أى إذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك أيضاً حكاية الإعراب وعلامات المثنى والمجموع فى لفظها إلا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر، بل تعربه بالحركات فى الوصل نحو: (أيُّ يا فتى)؟ و(أيَّاً يا فتى)؟ و(أىٍّ يا فتى)؟ وفى الوقف تُسكن ياءه فى الرفع والجر، وتقلب التنوين ألفاً فى حال

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٢/٤٧٠.

(٢) شرح الكافية للرضى ٣/١٥٨.

النصب .. فى الوقف، لأن (أيًا) معرب، فسقط فى جواز الحكاية فى لفظ (أى)، شرطان كانا فى الحكاية بـ (مَنْ) وهما العقل والوقف، أما العقل، فلأن أصل (أى) أن تستعمل فى العقلاء وغيرهم بخلاف (مَنْ)، وأما الوقف، فأىّ معربة، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب فى الوصل أو الوقف".

وقال[1]: "وأما إذا سألت بـ (أى) عن المعارف، فلا خلاف بينهم فى أن ما بعدها لا يُحكى، فإذا قيل: رأيت زيداً ومررت بزيد قلت: أىُّ زيدُ؟ بالرفع لاغير، لأن الإعراب يظهر فى (أى) فكرهوا أن يخالفه الثانى، بخلاف: (مَنْ زيداً؟) و(مَنْ زيدٍ؟)".

وتعرب أى عند الاستفهام عن المعرفة – مبتدأ وما بعدها خبر[2].

الفرق بين مَنْ وأى فى الحكاية:

جاء فى التصريح[3] أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه:

الأول: أن أيّاً عامة فى السؤال فيسأل بها عن العاقل وغيره فتقول: أيًا؟ لمن قال رأيت رجلاً، وتقول: أيّا؟ لمن قال رأيت حماراً.

والثانى: أن الحكاية فى أىّ عامة فى الوقف والوصل، يقال جاءنى رجلا فتقول: أيَانْ بالوقف والإسكان أو أيانُ يا هذا بالوصل. والحكاية فى (مَنْ) خاصة بالوقف، تقول لمن قال: جاءنى رجلاً منانْ بالوقف والإسكان فى النون، وإن وصلت قلت: مَنْ يا هذا

---

(١) شرح الكافية ٣/١٦٣.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٨٦.

(٣) التصريح ٢/٢٨٣-٢٨٤ بتصرف - وينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٨٢.

بالسكون.

والثالث: أن أيّا يحكى فيها حركات الإعراب، بدون إشباع أو إطلاق فتقول فى حكاية المفرد المرفوع: أىٌ، وفى حكاية المفرد المنصوب: أيًّا وفى حكاية المفرد المجرور: أىٍّ. أما (مَنْ) فيجب فيها الإشباع للحركات فى حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى، فتقول لمن قال: جاءنى رجل: منو، ولمن قال رأيت رجلاً: منا، ولمن قال مررت برجل: منى؟ وقال بعض النحاة: إن الحروف التى للإشباع عوض عن التنوين فإذا قيل: منو، فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا يقال فى مَنا ومنى، وقيل: إن الحروف عوض عن لام العهد، لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها كما فى رأيت رجلاً فضربت الرجل.

والوجه الرابع: أن ما قبل تاء التأنيث فى (أىّ) واجب الفتح تقول أيَّة وأيَّتان كما تقول: آية وآيتان، أما (مَنْ) فيجوز فيه الفتح والإسكان إذا اتصل بها تاء الحكاية تقول: مَنَه بفتح النونْ وقلب التاء هاء، ومَنْت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء، وإنما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتباراً بحالة الوقف، وكان التعبير بتاء الحكاية دون تاء التأنيث، لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها، وكان الفتح أرجح مع المفرد فى حال الوقف، لأن التاء فيه متطرفة فهى ساكنة فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان وكان الإسكان أرجح فى التثنية فتقول: منَتان؟ ومنْتان؟.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة مع الحكاية بالقول وفروعه وبمن وأى الاستفهاميتين يتضح ما يأتى من نتائج:

☆ أن الجملة المعربة يجوز فيها الحكاية على اللفظ أو الحكاية على المعنى، أما الجملة الملحونة فيتعين حكايتها على المعنى دفعاً لتوهم أن اللحن والخطأ فى الإعراب نشأ من الحاكى.

☆ الجملة بعد القول مثل: قلت: زيد قائم، لها وجهان من الإعراب: الوجه الأول: أن تكون فى محل نصب على المفعولية. والوجه الثانى: أن يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط ذكرها النحاة.

☆ المفرد الواقع بعد القول فى مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاماً ، قَالَ سَلامٌ﴾ يراعى فيه لفظ المتكلم، فإذا جاء مرفوعاً يعرب على أنه مبتدأ والخبر محذوف، وإذا جاء منصوباً يعرب على أنه مفعول به لفعل محذوف ويقدر ذلك المفرد على الإعرابين جزءاً من جملة فى محل نصب بالقول.

☆ اختار العرب (مَنْ) لحكاية العلم المعرفة خاصة وذلك، لأن (مَنْ) اسم استفهام مبنى لا يظهر عليها حركات الإعراب فى حالة الوقف، وإنما لحقتها علامات تدل على حال الاسم المتقدم المراد حكاية إعرابه رفعاً ونصباً وجراً. واختاروا (أى) لحكاية النكرات خاصة سواءً أكانت النكرة للعاقل أو لغير العاقل، وأى معربة يظهر عليها الإعراب فى حالة الوقف.

مصادر البحث

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق د. رجب عثمان محمد – مراجعة د. رمضان عبد التواب الناشر الخانجى – القاهرة، ط: الأولى ١٩٩٨م.

٢) الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، ط: مؤسسة الرسالة ط: الثالثة ١٩٨٨م.

٣) الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلى، ط: دار العلم للملايين، ط: السادسة ١٩٨٤م.

٤) أنباه الرواة على أبناه النحاة للقفطى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية.

٦) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى – ط: دار الفكر – بيروت – لبنان ط: الثانية ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٧) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: المكتبة العصرية – لبنان – ط: الحلبى ط: الأولى ١٩٦٤م.

٨) حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام – ط: دار إحياء الكتب العربية.

٩) حاشية الصبان على شرح الأشمونى – ط: دار إحياء الكتب العربية.

١٠) حاشية يس على التصريح – ط: دار إحياء الكتب العربية.

١١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى – تقديم د. محمد نبيل ظريفى إشراف د. إميل بديل يعقوب – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع – تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطى – إعداد محمد باسل عيون السود – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٣) سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب للسويدى – ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤) شذرات الذهب لابن العماد – ط: دار الفكر – بيروت.

١٥) شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى – تحقيق عبد العزيز رباح وزميله – ط: دار المأمون للتراث ط: الأولى ١٩٧٨م.

١٦) شرح الأشمونى بحاشية الصبان – ط: دار إحياء الكتب العربية.

١٧) شرح الألفية لابن الناظم – تحقيق د. عبد الحميد السيد – ط: دار الجيل – بيروت.

١٨) شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، محمد بدوى المختون – ط: هجر أمبابة ط: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٩) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – ط: دار إحياء الكتب العربية.

٢٠) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور – تحقيق د. صاحب أبو جناح – بدون طبعة.

٢١) شرح ديوان امرئ القيس – ط: دار بيروت للطباعة والنشر.

٢٢) شرح الشواهد للعينى بحاشية الصبان – ط: دار إحياء الكتب العربية.

٢٣) شرح الكافية للرضى – تحقيق إميل يعقوب منشورات دار الكتب العلمية – بيروت –ط: الأولى ١٤١٩ – ١٩٩٨م.

٢٤) شرح المع فى النحو للقاسم الواسطى الضرير – تحقيق د. رجب عثمان وزميله – الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة – ط: الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٢٥) شرح المفصل لابن يعيش – ط: مكتبة المتنبى.

٢٦) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى، شرحه محمد محمد شاكر – ط: المدنى.

٢٧) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: دار المعارف.

٢٨) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك – تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بحاشية أوضح المسالك لابن هشام – ط: المكتبة العصرية – بيروت.

٢٩) العقد السمين فى تاريخ البلد الأمين لتقى الدين الفاسى – تحقيق فؤاد سيد – ط: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الثالثة ١٩٨٦م.

٣٠) الفهرست لابن النديم – ط: دار المعرفة – بيروت.

٣١) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبى – تحقيق د. إحسان عباس – ط: دار صادر – بيروت.

٣٢) كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة – ط: الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٣) كتاب السبعة فى القراءت لابن مجاهد تحيق د. شوقى ضيف ط: ثانية ط: دار المعارف.

٣٤) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسى – تحقيق د. محمود محمد الطناحى – ط: المدنى ط: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣٥) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لجار الله محمود الزمخشرى – ط: مصطفى البابى الحلبى ط: الأخيرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٣٦) الكوكب الدرى فى شرح طيبة ابن الجزرى تأليف محمد الصادق قمحاوى ط: مكتبة الكليات الأزهرية ط: الأولى.

٣٧) لسان العرب لابن منظور – ط: دار المعارف.

٣٨) معانى القرآن وإعرابه للزجاجى – شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبى – ط: عالم الكتب ط: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٩) معجم الشعراء للمرزبانى – ط: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الثانية ١٩٨٢م.

٤٠) المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية إعداد إميل بديع يعقوب – ط: دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٤١) مغنى اللبيب لأبن هشام الأنصارى – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد – ط: صبيح.

٤٢) المقتضب لأبى العباس المبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٤٣) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى – ط: مطبعة وادى الملوك بمصر – ط: الرابعة ١٣٧٤ – ١٩٥٤م.

٤٤) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى – ط: المكتبة الإسلامية – طهران.

٤٥) همع الهوامع للسيوطى – تحقيق أحمد شمس ط: دار الكتب العلمية.

٤٦) وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق د. إحسان عباس – ط: دار صادر – بيروت.